



PROVISIONAL

A/31/PV.61
15 November 1976

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الحادية والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الحادية والستين

المنعقدة بالمقر في نيويورك

يوم الأربعاء ١٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٦ ، الساعة ١٥ / ٠٠

الرئيس : السيد اميراسنغ (سرى لانكا)
شم : السيد ديساندا (نائب الرئيس) (تشاد)

— تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية [٤] (تابع)

(أ) تقرير الوكالة ؛

(ب) مشروع قرار مقدم من بولندا ، والسنغال ، والهند .

— مسألة قبرص : تقرير اللجنة السياسية الخاصة [١١٨] (تابع)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية ، كما ينبغي إرسالها بأربع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل إلى " رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات " :
Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,

Room LX-2332 مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

وحيث أن هذا المحضر وزع في ١٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٦ ، فإن التاريخ النهائي

لقبول التصحيحات سيكون ١٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٦ .

فيرجى من الوفود أن تتقيد بهذه المهلة تقيدا تاما تيسيرا لانجاز العمل .

76-70361/A

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥ / ٢٥مواصلة نظر البند ١٤ من جدول الأعمالتقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية :(أ) تقرير الوكالة (A/31/171)(ب) مشروع قرار مقدم من بولندا ، والسنغال ، والهند (A/31/L.16)

السيد لندنبرغ سیتی (البرازيل) (الكلمة بالانكليزية) : لقد أصغينا باهتمام الى بيان السيد سيجفارد اكلوند المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، عندما قدم تقرير الوكالة بشأن الجدول الزمني لعام ١٩٧٥ وعندما قدم بيانا عن التطورات التي حدثت في هذا العام .

ان الدورة العشرين للمؤتمر العام للوكالة قد انعقدت في ريو دي جانيرو في أيلول / سبتمبر من هذا العام . وبالنسبة لحكومة وشعب البرازيل فقد كان ذلك شرفا كبيرا ومصدر ارتياح عميق عندما اتاحت لهما الفرصة لاستضافة هذا المؤتمر السنوي . ان مبادرتنا في تقديم المكان لانعقاد هذا المؤتمر يعتبر تعبيرا عن الأهمية التي نعلقها على أعمال الوكالة الدولية للطاقة الذرية وعن التزامنا بأهدافها .

وفي هذا الصدد ، فقد يكون من الملائم أن أقتبس فقرة من البيان الذي ألقاه عند افتتاح المؤتمر العشرين في ريو دي جانيرو السيد البرتو بيريرا دوس سانتوس نائب رئيس البرازيل وقال فيها :

" اننا نعلق أهمية كبرى على العمل الذي تقوم به الوكالة من أجل تعزيز استخدام الذرة في الأغراض السلمية ، كما تدل على ذلك الجهود التي بذلها مندوبونا ، والمساهمات التي قدمتها البرازيل لمختلف البرامج بما في ذلك الصندوق العام .

واستطرد قائلا :

" وألاحظ بارتياح أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية قد بذلت جهودا كبرى ، في مجالات محددة ، حتى تحقق الآمال المشروعة التي علق عليها الدول النامية . ومن الملائم فسي

هذا السياق أن نؤكد على النتائج الايجابية التي يحرزها برنامج الوكالة للمساعدة التقنية، بالرغم من أن الأمر مازال يحتاج الى المزيد من الدفع ومن التأييد لصالح توسيع نطاق هذا البرنامج ” .

ان البرازيل وعدد كبير من الدول ألحت في مناسبات مختلفة على ضرورة قيام الوكالة بتخصيص مزيد من الجهود لهدف دعم نشر التكنولوجيا النووية لأغراض سلمية ، وخاصة بين الدول النامية . ولنا ويطيد الأمل في أن تولي الوكالة لهذا الهدف الاولوية العالية جدا التي يخصصها لها أعضاؤها ، ولا سيما الدول النامية ، التي تدرك كل الادراك الدور الحيوى الذى تلعبه التكنولوجيا النووية في عطية الانماء الاقتصادى .

ومن ثم فنحن واثقون من أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية سوف تحقق أهدافها على نحو مرض لكافة الاعضاء ، من الدول المتقدمة والنامية . ونحن نجد تشجيعا في ذلك من الخطوات التي اتخذت من قبل في هذا الصدد ، ونحن متفاؤلون بشأن مستقبل الوكالة في مجال سوف يتسهم بالمزيد من الأهمية في الأعوام القادمة .

ووفقا لهذه الروح ، فان وفد البرازيل سوف يؤيد مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/31/L.16 والذى قدم أمس بالأصالة عن وفود بولندا والسنغال ، والهند .

السيد هاري (استراليا) (الكلمة بالانكليزية) : ان أماننا تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية لعام ١٩٧٥ . وهو يقدم كالمعتاد ، بيانا شاملا عن أعمال الوكالة خلال السنة التي نستعرضها ، واننا نشكر السيد الكوند لمقدمته الشاملة سهلة الفهم .

وقد استحق وموظفو الوكالة ، مرة أخرى ، اعجاب وامتنان المجتمع الدولي .

وثمة عدة مجالات للأعمال الجارية للوكالة ، تتسم بأهمية خاصة في نظر حكومتي . وهي : أولا أعمال اللجنة الاستشارية العلمية المعنية ، ضمن ماتعني به ، بدراسة عملية تحضير الوقود والتخلص من النفايات ، ونقل المواد النووية على الصعيد الاقليمي ؛ وثانيا ، أعمال الفريق الاستشاري المخصص المعني بالتفجيرات النووية للاغراض السلمية . وهذه المجموعة يرأسها في الحقيقة ، السيد آلان ويلسون ، وهو من لجنة الطاقة الذرية الاسترالية ؛ وثالثا ، الدراسة التي يجريها الفريق الاستشاري الدائم بشأن تنفيذ الضمانات حول الوسائل التي يمكن بها أن تعد أمانة الوكالة تقريرا للدول الاعضاء بشأن تنفيذ الضمانات وفعاليتها . وبعدئذ ، هناك اعداد اتفاق نموذجي لتطبيق تلك الضمانات على دورة الوقود الكاملة ، وتقديم التدريب من أجل تطوير وتحسين النظم الوطنية الخاصة بتقدير المواد النووية والرقابة عليها . واستمرار توفير المساعدة التقنية الأخرى للبلدان النامية .

وتعلق استراليا أهمية كبرى على أعمال الوكالة ، وخاصة على تلك الأنشطة الموجهة نحو التطبيق السلمي للطاقة النووية ، ودعم القيود على انتشار الاسلحة النووية . ونحن نقدم مساهمة كبرى لتحقيق هذا الهدف عن طريق دراسات لمفاهيم مثل مراكز الوقود الاقليمية . ونحاول أيضا القيام بتنفيذ ترتيبات الضمانات الراهنة ، ووضع نماذج ومستويات من أجل الحماية وصيانة المواد النووية . وان الوكالة تدعم الجهود التي تحاول أن تحد من انتشار الاسلحة النووية .

ويجب ألا يغيب عنا ، أن الوكالة منظمة دولية ، لا يمكن أن تفعل أكثر مما تأمر به جميع الدول الاعضاء وتقع على الحكومات المسؤولية النهائية للتأكد من أن الطاقة النووية تستخدم في الأغراض السلمية بطريقة تقلل الخطر في أن تتجه تلك التكنولوجيا لاغراض عدائية ، ولا زالة هذا الخطر اذا أمكن . ولكن في اطار اختصاصات الوكالة ، نرى أن من المهم للغاية أن تسهم الوكالة في تلك المناقشة النووية الدولية . وعن طريق نشر المعلومات يمكن أن تقدم مساهمة مسؤولة عامة بشأن معظم تلك المشكلات المعقدة .

ويسر وفد بلدى أن يعلن تأييده لأن يعتمد باتفاق الرأى مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/31/L.16 . الا أننا نشارك الاسف الذى اعرب عنه صباح اليوم ممثلًا المملكة المتحدة ، والنمسا ، لان عمل الفريق الاستشارى المخصص المعنى بالتفجيرات النووية للاغراض السلمية لم يحظ بنفس الأهمية التي حظى بها في القرار الذى تم اعتماده في الدورة الثلاثين للجمعية العامة . ان اعمال هذه المجموعة لا تقل أهمية في هذا العام عنها في العام الماضي . وبجانب المساهمة الايجابية التي قد يقدمها الفريق الى مسألة انشاء ادارة دولية معنية باستخدام التفجيرات النووية في الاغراض السلمية فان الفريق لديه مهمة كبيرة وهي تقديم المشورة لمجلس ادارة الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن هيكل ومضمون الاتفاقات اللازمة وفقا للمادة الخامسة من معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية . ان وفدى يقدر المساهمة التي تقدم كل عام عن طريق وفود الدول الأعضاء التي تحتل مركزى رئيس مجلس الادارة ونائب الرئيس من أجل اعداد مشروع القرار الذى يمكن من الموافقة السنوية من قبل الجمعية العامة على تقرير الوكالة . ونظرا لتنوع الآراء بشأن المشكلات في اطار مجلس الادارة ، فانه ليس من السهل أن نحاول أن نضع قرارا مرضيا لجميع الجهات . وقد رأينا الصعوبات تتزايد في العامين أو الأعوام الثلاثة الماضية ، ولكننا نعتقد أنه قد آن الأوان ، حتى تخف أعباء ثلاثة أعضاء من الذين يعملون بالمجلس بحيث يستطيع جميع الاعضاء أن يوظفوا بعض المسؤولية . ونحن نقترح أن تدرس في المستقبل امكانية اتباع ممارسة تجعل الاجتماعات غير الرسمية للوفود التي هي أعضاء في مجلس الادارة تتعقد قبل اجتماع الجمعية العامة ، من أجل وضع مشاريع قرارات تحظى باتفاق الرأى من قبل الوفود التي تشارك في عرض مشاريع القرارات على الجمعية العامة .

وأمانا القرار A/31/L.16 ، الذى قدمه الوفد الهندي أمس ، نيابة عن مكتب مجلس الادارة ، ونأمل أن تتم الموافقة عليه باتفاق الرأى .

السيد كرايفوكايتش (يوغوسلافيا) (الكلمة بالانكليزية) : اسمحوا لي أن أرحب

باسم الوفد اليوغوسلافى بالسيد اكلوند مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية . ان التقرير الذى قدمه لنا ، يوضح في رأينا بصورة واقعية ، موقف الوكالة ، وأنشطتها وبرنامج عملها بالنسبة للسنة القادمة ، والاعوام من ١٩٧٧ - ١٩٨٢ .

وقد أعربت يوغوسلافيا عن رضاها ، في مرات عديدة فيما يتعلق بتعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية . وهذا ينطبق كذلك ، على تعاوننا خلال العام الماضي ، وفي حدود امكانياتها المالية ، فان الوكالة قد حققت كثيرا من البرامج المفيدة ، ومع ذلك ، ففي رأينا ، انه ينبغي أن تبذل الوكالة مزيدا من الفاعلية وأن تقدم المساعدة الى البلدان النامية في مجالات النقل السريع للتقنيات النووية ، من أجل استخدامها في الاغراض السلمية ، وفي مجال انتاج الطاقة بصفة خاصة ، وذلك في ظل الضمانات الموجودة .

ان ممثلي البلدان النووية المتقدمة قد أعربوا عن مخاوفهم في أغلب الاحيان ، من أن نقل التقنيات بصورة مكثفة الى البلدان النامية ، قد ينطوي على خطر احتمال استخدام التقنيات النووية في اغراض انتاج الاسلحة النووية . ومن ثم يطرح سؤال عما اذا كان لا ينبغي أن تحصل البلدان السلمية على التقنيات النووية من أجل تنمية انتاجها ، في حين أن مثل هذه التقنيات منحت لبلدان مثل افريقيا الجنوبية التي لم ترتبط بمعاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية ، ان تستطيع بسبب قدراتها المالية والمادية واحتياطياتها من اليورانيوم أن تصبح سريعا مالكة للأسلحة النووية ، وبذلك ، فانها تشكل تهديدا اكبر بالنسبة لأمن البلدان الافريقية ، ومن ثم ، فاننا لانتقد أن هناك أي مبرر ايا كان نوعه ، يوجب أن يخضع منح المساعدة للطلب وذلك بغية تعزيز نظام الضمانات الحالي التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية .

أود أن أشير الى بعض التطور السلبي الذي حدث خلال السنة او السنتين الاخيرتين — وأقصد بصفة خاصة تأسيس ماسمي بالنادى الذرى في لندن المشكل من البلدان المتقدمة كثيرا في المجال النووى الاعضاء في الوكالة الدولية للطاقة الذرية . ان نتائج محادثات اعضاء هذا النادى لم تنشر حتى الان بالرغم من أن هذا النادى عقد عدة اجتماعات . ومع ذلك لا بد لنا أن نسجل ان من شأن بعض هذه الأعمال أن يثير شكوكا لها ما يبررها . ذلك أننا لانرى سببا لأن تجتمع الدول النووية وحدها ، بينما الوكالة الدولية للطاقة الذرية موجودة ويمكن أن يناقش في اطارها كل موضوع له أهمية عامة .

كذلك فان المساعدات غير المناسبة فيما يتعلق بنقل التقنيات النووية من البلدان المتقدمة الى البلدان النامية ، والمحاولات الرامية الى فرض تدابير رقابية اكثر صرامة ، أو حتى ضمانات ، على الدول النامية والانشطة المنفصلة التي تقوم بها الدول النووية المتقدمة . كل هذا أجبر الدول النامية الى أن تتجه الى الاعتماد على قواها الذاتية وعلى المساعدات المتبادلة والسعي وراء حلول اخرى بهدف التعجيل بقدراتها على استخدام الطاقة النووية للاغراض السلمية . وهناك خطر في أن تؤدى هذه العمليات الى اضعاف الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، بل وتعريض وجودها للخطر . ونتيجة لسلوك الدول النووية فان الدول النامية قد تفقد اهتمامها بهذه المنظمة ، الامر الذى يمكن ان يكون خسارة كبرى للمجتمع الدولي .

لهذا السبب فاننا نعتقد ان مقترحات الوفد السوفيتي المقدمة الى المؤتمر العشرين للوكالة الدولية للطاقة الذرية تستحق البحث الدقيق لانها ترمي الى دعم هذه الوكالة . ان مبادراتنا ترمي أولا الى ضمان تحليل شامل للتطورات ولموقف الوكالة الدولية للطاقة الذرية والاجهزة التابعة لها ، وبصفة خاصة من أجل توجيه هذه الوكالة ، في ضوء الاحوال والظروف القائمة والاحتياجات المتزايدة للطاقة النووية في العالم . ومن اجل تركيز اهتمام هذه الوكالة على المهام الكبرى الملقة عليها .

كذلك اقترحنا انشاء تجمع دولي يقوم بدمج قوى وموارد الدول المعنية من اعضاء هذه الوكالة في مجالات الموارد المالية والمادية والمواد الخام والمعرفة الفنية .

وبانشاء مثل هذا الجهاز في اطار الوكالة وتحت اشرافها ، فان هذه الوكالة سوف تكسب

بعض اضافات في نشاطها . ان كل عضو في الوكالة له احتياجاته وامكانياته أو مزاياه التي يمكن أن تستخدم من أجل السرعة في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية . وبعض هذه الدول لديها كميات هائلة من المواد الخام ، وبعضها لديه موارد مالية ، والبعض الآخر يملك الخبرة في بناء المنشآت النووية ، بينما تمتلك الدول المتقدمة التقنيات اللازمة وانما تتمتع بالموارد اللازمة للتطوير فسوف يصبح من الممكن - في رأينا - أن ندرك وان نحقق الهدف الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وهو التعجيل باستعمال وتطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية .

وفيما يتصل بهذه القضية فان بلدي تتابع باهتمام دراسة الوكالة لدورة الوقود النووي ، وكذلك المقترحات الخاصة بانشاء مراكز اقليمية للوقود ، بما في ذلك مصانع تصنيع هذا الوقود . ويوغوسلافيا على استعداد للمشاركة مع الاعضاء الآخرين في الوكالة - سواء كانوا من الدول النووية أو غير النووية - في تعزيز هذه المبادرات اقتناعا منها بأنها بهذه الطريقة سوف تتمكن من الاسهام في توسيع نطاق التعاون المفيد وسد الفجوة القائمة حاليا بين الدول المتقدمة والنامية ، شريطة التعجيل بنقل الطاقة النووية اليها واستعمالها للطاقة السلمية أساسا من أجل انتاج الطاقة . ان وفد يوغوسلافيا يؤيد مشروع القرار الوارد في الوثيقة رقم A/31/L.16 ونعتقد أن هذا المشروع يعكس امكانيات الوكالة في الوقت الراهن . ومع ذلك فاننا نرغب في ان تقوم الوكالة بجهود جديدة من أجل اقامة علاقة افضل فيما بين الدول النووية المتقدمة والدول النامية على أساس الفائدة المتبادلة وزيادة العون للدول النامية .

السيد مهاجر (ايران) (الكلمة بالانكليزية) : منذ عشرين سنة ، وفي شهر

ايلول/سبتمبر ، تم التوقيع على النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية . ونحن نغتنم هذه الفرصة لكي نتوجه بالتهنئة للوكالة الدولية للطاقة الذرية لتقدمها المستمر وجهودها المستمرة للوقاف بمسؤولياتها طوال العقد الماضيين . ان المدير العام للوكالة والعاملين معه يحق لهم ان يفخروا للسجل الممتاز للانجازات التي سجلوها حتى الان وللخبرات القيمة للغاية التي تراكمت لديها خلال هذه الفترة .

ان المسؤولية المتزايدة المعهود بها الى هذه الوكالة انما هي الشاهد على القدرات الفنية المتزايدة للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وهي اعتراف بقدراتها سياسيا على القيام بواجبها في الساحة الدولية .

انتقل الآن الى تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وأقول اننا نلاحظ بارتياح ان هدفنا رئيسيا من أهداف عمل الوكالة في عام ١٩٧٥ ظل كما كان في السنوات الماضية ، وهو مساعدة الدول الاعضاء في برامجها الخاصة بالطاقة النووية وتقديم العون الفني لها في هذا الصدد . ولدى وفد بلدى سبب خاص يدعو الى تقدير الاولوية التي تعطى لهذا الموضوع ، وذلك لأن عند ايران برنامج كبير لتطوير الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ، نعتبر انه اسهام كبير في حل مشكلة الطاقة التي سوف تواجهنا في العقود القادمة .

وبرغم العون الفني القيم الذى حصلنا عليه من الوكالة الدولية للطاقة الذرية والتي نشكره لها ، فان بدء برنامج نووى في ايران - كما هو الحال في دول كثيرة أخرى - لم يخل من قيود خطيرة ومشاكل عميقة على الصعيد الدولي . ولعل اهم تطور مزعج في هذا الصدد وفي هذا المجال من مجالات الطاقة النووية ، هو الانصراف المتزايد لأفكارنا وسياساتنا عن نص وروح النظام الاساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية ومعاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية . ذلك ان هناك اتجاه متزايد فيما بين موردي التقنية النووية نحو فرض شروط صارمة بشكل متزايد بالنسبة لنقل هذه التقنية الهامة . ونود أن نرى المثل العليا الواردة في النظام الاساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية ومعاهدة منع انتشار الاسلحة النووية وقد تم تجنب استفلالها للحفاظ على احتكار التقنية وزيادة هذا الاحتكار . وبدلا من ذلك يجب ان نتخذ هذه المثل - كما كان القصد منها أساسا - الاهداف العادلة .

اود ان اختتم كلمتي الموجزة بتكرار تأييدنا لأنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، والاعراب عن املنا في ان الوكالة سوف تتمكن من احراز مزيد من التقدم في الوفاء بدورها الحيوى والبناء فسي مجال التطوير السلمي للطاقة النووية واستعمالها للاغراض السلمية .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : بما انه ليس هناك طلب للتصويت على مشروع القرار

الوارد في الوثيقة رقم A/31/L.16 . فهل اعتبر ان الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار بغير تصويت ؟

اعتمد مشروع القرار (31/11)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : وبما انه لا توجد وفود ترغب في تعليق تصويتها بعمد

التصويت ، فاننا بذلك نكون قد أنهينا بحثنا لليند رقم ١٤ من جدول أعمالنا .

مواصلة نظر البند ١١٨ من جدول الاعمالمسألة قبرص : تقرير اللجنة السياسية الخاصة (A/31/322)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : كما يدرك الاعضاء ، فان الجمعية العامة قررت في جلستها العامة ٥٧ دعوة اللجنة السياسية الخاصة للاجتماع من أجل الاستماع الى آراء ممثلين الطائفتين القبرصيتين .

واعطي الكلمة لمقرر اللجنة السياسية الخاصة ، السيد بيرسي هاينز من غيانا ، لكي يقدم تقرير اللجنة .

قدم السيد هاينز (غيانا) مقرر اللجنة السياسية الخاصة ، تقرير اللجنة الوارد في الوثيقة (A/31/322) ثم تحدث كما يلي :

السيد هاينز (غيانا) (الكلمة بالانكليزية) : اتشرف بأن اقدم للجمعية العامة ، تقرير اللجنة الخاصة الوارد في الوثيقة A/31/322 بشأن البند ١١٨ وعنوانه "مسألة قبرص" .

وكما ورد في التقرير ، فانه وفقا للقرار الذي اتخذته الجمعية العامة في جلستها العامة ٥٧ عقدت اللجنة السياسية الخاصة اجتماعا يوم الثلاثاء ٩ تشرين الثاني /نوفمبر للاستماع الى آراء الطائفتين القبرصيتين وقد ورد المحضر الحرفي لهذه الجلسة في الوثيقة A/SPC/PV.16

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : اعتبر ان الجمعية العامة قد احاطت علما بتقرير اللجنة السياسية الخاصة .

وقبل ان اعطي الكلمة للمتحدث الاول ، حول هذا البند ، بعد ظهر اليوم ، اود ان اذكر الاعضاء انه وفقا لقرار الجمعية ، فان قائمة المتكلمين في المناقشة بشأن البند ١١٨ سوف تغلق في الساعة الخامسة بعد ظهر اليوم .

السيد موراي (المملكة المتحدة) (الكلمة بالانكليزية) : اني لا أتردد في القول بان الادلاء بكلمتي عن مسألة قبرص ليست مهمة اقوم بها بارتياح . وفي اعدادها ، تذكرت المناقشات السابقة ، والقرارات السابقة التي تعكس اهتمام الامم المتحدة بالوضع في قبرص ، وهي تعكس ايضا المشكلة التي لا يمكن معالجتها بسهولة .

وفي البيان الذى القاہ وزير خارجية قبرص ، في المناقشة العامة يوم ١٣ تشرين الاول / اكتوبر ، ذكرنا انه منذ نشوب الازمة ، في تموز/يوليه ١٩٧٤ ، صدر من الامم المتحدة ستة عشر قرارا عن قبرص ، ومن الصعب ان نتظاهر ، ونحن نقوم بالمناقشات التي ستؤدى الى القرار السابع عشر ، ان تحسنا هاما قد حدث في الوضع خلال هذه الفترة .

ومن ثم فان هذه المنظمة ، وبخاصة اعضاؤها مثل المملكة المتحدة ، الذين يهتمون كـل الاهتمام بسلام جمهورية قبرص ورفاهيتها لا يمكن ان ترضى عن عدم حدوث اى تقدم . ونحن نتساءل كيف يمكن لأطراف النزاع ان يخرجوا المفاوضات بين الطائفتين من المأزق . وكيف يمكن للمنظمة ان تضع حدا لجمود الموقف المؤلم في الجزيرة .

لنبحث اولا دور منظمتنا ، وبشكل خاص الجمعية العامة . لقد حددت الجمعية العامة في قراراتها ٣٢١٢ (د-٢٩) و ٣٣٩٥ (د-٣٠) الاطار الذى بحثت فيه امكان التوصل الى تسوية . ولقد ايدت المملكة المتحدة هذين القرارين عند التصويت عليهما . ونحن ملتزمون بهما ، لانهما يقدمان الشروط الاساسية لتسوية مسألة قبرص . وفي الوقت نفسه ، نرى من الأساس كحل للمشكلة يتسم بالاستدامة ، ويزيل التوتر ، ان يكون هذا الحل مقبولا للطائفتين في قبرص وكذلك لتلك الدول التي لديها مصالح مشروعة في المشكلة . ومعنى ذلك ان الحل يجب ان يعد في المقام الاول مباشرة عن طريق الاطراف المعنية . وهذا حقهم وتبعثهم .

ونحن ، من ثم ، نعتقد انه يمكن للجمعية العامة ان تصف - حتى ولو كان احد الاطراف لا يوافق على هذا الوصف - اقول يجب ان تصف الحل ، ولكن ليس لها ان تجبر الاطراف على قبوله . وان هذا الرأى ، في نظر وفد بلادى ، يستبعد من القرار الذى سنوافق عليه كل لغة تحاول ان تؤثر في موقف مجلس الامن ، بصفته الهيئة المسؤولة اولا عن صيانة السلم والامن الدوليين ، وذلك عندما تبحث قضية قبرص على حدة .

وعندما اقول ذلك ، فاني لا اقلل من دور الجمعية العامة . وكما قلت ، فان وفد بلادى يعتبر قرارى الجمعية العامة ٣٢١٢ (د-٢٩) و ٣٣٩٥ (د-٣٠) كاطار يمكن تلمس حل وفقا له . ان الواجب الهام لهذه الجمعية ، هو ان تؤكد احكام هذين القرارين ، وان تعرب عن قلقها ، لأن صوت الرأى العالمي كما هو ممثل في الجمعية العامة ، لم يتم الاستماع اليه . ولما كانت مهمة

بعثة الامين العام للمساوي الحميدة في قبرص ، ووجود قوات الامم المتحدة هناك ، اقول لما كان ذلك قائما الآن ، فان وفدي يعتقد ان الجمعية العامة من حقها ومن واجبها ان تخبر الاطراف بأنها قلقة كثيرا لعدم حدوث تقدم في تنفيذ قرارات الامم المتحدة بشأن قبرص . ونحن لا نعتبر الوضع البراهن مرضيا ، ولا نرضى بأن يبقى .

والآن ، انتقل الى دور الاطراف . من الواضح ، مما قلته سلفا ، ان وفدي يعتقد ان المحادثات بين الطائفتين افضل محفل ملائم للتوصل الى تسوية سياسية . ومن ثم فلقد شجعنا بيانات وزيرى خارجية تركيا وقبرص ، في المناقشة العامة . لقد اشار السيد كاغلايانغل الى الاتفاق الذى توصل اليه مع وزير خارجية اليونان في كانون الاول / ديسمبر الماضي ، على أساس جديس ، لاستئناف الحوار . كما ان السيد كريستوفيديس قال من جانبه ان الحوار الهام يمكن ان يذلل تعارض الاراء ، وبمسوى الخلافات وانه ليست هناك اية مشكلة يصعب حلها اذا ما توفرت النية الحسنة .

ويوضح تقرير الامين العام الصادر في ٣٠ تشرين الاول / اكتوبر ان علامات النية الحسنة لم تنعكس في التقدم بشأن المحادثات بين الطائفتين هذا العام . وفي ايلول / سبتمبر الماضي ، نجد ان المفاوضات بين الطائفتين ، التي قام بها السيد بابا دوبولوس والسيد اونان قد جعلتهما يحضران الى نيويورك لاجراء مشاورات مع الامين العام . ويذكر تقرير الامين العام ان السيد بابا دوبولوس ، والسيد اونان قد استجابا لاقتراح الامين العام ، للخروج من المأزق الاجرائي الذى حال دون استئناف المفاوضات ولكنهما فعلا ذلك بتحفظات اساسية اسفرت عن عدم تحقيق اية نتيجة من الناحية العملية .

وقد اشار وفدي الى ما نعتبره العناصر الاساسية لاتفاق تفضي اليه المحادثات بين الطائفتين . ولست اقترح ان نكرر هذه العناصر الآن . ولكني اريد ان اوضح وجهة نظرنا وهي انه اذا كانت المفاوضات سوف تستأنف ، وانا كان من المأمول فيه ان تحقق التقدم ، فان الطرفين يجب ان يعالجا الامر على نحو ايجابي . ان الطائفة التركية القبرصية يجب ان تكون مستعدة لقبول تصويبات تحدد تقسيما اعدل للأراضي بين الطائفتين . اما الجانب اليوناني القبرصي فيجب أن يكون مستعدا للموافقة على اعادة تنظيم الدستور ، حتى يضمن المساواة الدستورية في الحقوق بين الطائفتين . ولقد خاب ظننا لعدم القدرة الظاهرة لدى المتفاوضين للتغلب على الصعوبات الاجرائية التي تبدد للمراقبين الخارجيين كسبب لتأخير لا مهرب له لاتباع منهج جديد لمعالجة المشكلات الجمهورية .

ان وفدى يود أن يسجل تأييده التام لبيان الدكتور كيسنجر في المناقشة العامة فـي ٣٠ أيلول / سبتمبر الذي وصف فيه مجموعة من المبادئ* التي يمكن أن تساعد الاطراف على استئناف المفاوضات ، ونحن مع زملائنا في المجموعات الاوروبية ، ومع الولايات المتحدة نعمل بنشاط من أجل استئناف المحادثات بين الطائفتين على أساس موضوعي . ونحن نعتقد أن قبول المفاهيم التي أشار اليها الدكتور كيسنجر كقيلة بأن تساعد في اعطاء دفعة جديدة لعملية التفاوض ، ومن ثم فقد شجعنا على أن نستمع الى السيد كريستوفيديس في بيانه في ٣ تشرين الاول / اكتوبر ، وهو يقول فيما يتعلق بملاحظات الدكتور كيسنجر أن حكومة قبرص مستعدة لبحث أى اقتراح لحل مشكلة قبرص في ضوء احكام قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بذلك .

لقد رسمت صورة قاتمة بشكل عام ولكن هناك عنصرا في وضع قبرص يلقي ضوءا على هذه الصورة المعتمة ، واني أتذكر مايقوم به ممثلو الامين العام ، وقوة الأمم المتحدة ، والواقع أنهم يحافظون على سلم هش ضعيف ويستحقون أن نشيد بجهودهم بشكل خاص ، ولكن ذلك ليس مجرد مجاملة أو ناحية روتينية ، فأى تقدم يحدث على الصعيد السياسي يتم الى حد كبير ، لأن الامين العام قد مثله في قبرص رجال يتمتعون بالمهارة والحنكة ، والا خلاص لتحقيق الاهداف مثل السفير بيـريز دى كويلار . وكل أمن تم تحقيقه هناك حدث لأن الجنرال بريم تشاند ورجال فصائله العاملة في قوة الامم المتحدة لصيانة السلم ، قد منعوا على الصعيد العسكري ، الاحداث التي كان يمكن أن تؤدى الى اندلاع القتال وضمنوا عدم تجاوز الاحداث خارج نطاق السيطرة عليها .

وانني أعرف أن من يقدمون الرجال والاموال الى قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص وهم يعتبرون مساهمتهم عبئا كان يجب أن تعفيهم منها الاطراف المعنية منذ وقت طويل بتذليل خلافاتهم . ان حكومتي التي تقدم اكبر مساهمة ، تؤمن بذلك بقوة ، ونحن نعتقد أن دور الحفاظ على السلم مؤقت أساسا . وقبل ان يقوم مساهم بالنظر في النواحي الاقتصادية ويحاول تخفيض المعونة عليه أن ينظر في نتائج مثل هذا الاجراء ، فقد يكون من المؤسف الا تستطيع القوة القيام بمهامها بسبب الحد من الموارد المتاحة لها .

انني لا أود أن أنهي حديثي عن قوة الامم المتحدة لصيانة السلم هناك دون أن أشير ، كما أشار وفدى في مقام آخر الى مسؤولية الاطراف المعنية ازايا القوة . ان هذه القوة تعمل في قبرص ،

وأن الاطراف المعنية قد وافقت على توصية الأمين العام ومؤداها أن يحافظ مجلس الأمن على القوة هناك وان اعطاء هذه الموافقة يجب أن يترتب عليه تعاون مع هذه القوة حتى لا يكون ذلك مجرد ايماءة تتسم بالشك أو السخرية . ان وفدى قلق لأنه قد سمع أن هذا التعاون لم يتحقق وان المناقشة العامة بشأن قبرص سوف تكون خير مناسبة لدراسة هذه المسألة بالتفصيل ، ولكن يجب أن أقول أن التعاون مع القوة من قبل الاطراف المعنية مسؤولية جدية ، وأن عدم آدائها ، ستكون له آثار سيئة على أولئك المعنيين * .

منذ ١٧ عاما عندما استقلت قبرص ، قام رئيس الجمهورية الاسقف مكاريوس بالادلاء بالتصريح

التالي :

" ان هذا يوم كبير فيما يتعلق بايجابية الوحدة والتعاون اللذين سادا على سلبية الانقسام والنضال . واني أعتقد بقوة أنه بفضل التفاهم الخالص ، والثقة المتبادلة نستطيع أن نعمل معا على نحو لا يترك أى مجال للانقسام ، واني متأكد أن جميع الاختلافات في الماضي سوف تنس كلية " .

ان الرئيس مكاريوس هو أول من يقول أن الامل التي أعرب عنها في عام ١٩٥٩ لم تتحقق ولكن يجب الانسى أن شعب قبرص قد عاش لاكثر من ١٠٠ عام في ظل الصداقة . وان وفدى مقتنع أنه يمكنه أن يعود الى الحياة في ظل الصداقة من جديد ، وعند ما تبحث قضية قبرص في الدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة فاني آمل أن أستطيع أن أتناول الموضوع بانتقاد أقل ، وبمزيد من التفاؤل لتحقيق ذلك اليوم الذى يستطيع فيه الاتراك واليونان أن يعيشا في جو من الصداقة ، وفي علاقات أوثق من العلاقات الموجودة اليوم .

ان السفير ممثل هولندا سوف يدلي بكلمة باسم المجموعة الأوروبية وأغتتم هذه الفرصة لأقول انني موافق مقدا على كل ماسيقوله .

* تولي الرئاسة نائب الرئيس السيد ديساندى (تشاد)

السيد نياغو (رومانيا) (الكلمة بالانكليزية) : مرة أخرى نتناول بالبحث مسألة قبرص ، وهذه فرصة أخرى لكي نعبر عن خيبة أملنا أمام عدم التقدم الذي تم احرازه من أجل تسوية الجوانب الاساسية لصراع أحدث كثيرا من المعاناة بالنسبة للشعب القبرصي ، ويشكل بؤرة توتر في تلك المنطقة ، بل وفي العالم أجمع.

ان القرارات التي اتخذها كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن ، أبعد من أن تطبق . ومع ذلك ، ففي القرار الذي اتخذته الجمعية العامة ٣٣٩٥ (د - ٣٠) في ٢٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ ، حيث نقرأ أحكاما أدت الى اتخاذ تدابير من جانب واحد ، مما أدى الى انقسام سياسي وديموغرافي اكثر عمقا بين الطائفتين . ولقد أكد الأمين العام في تقريره عن أعمال المنظمة . ان هذا الموقف " لا يزال يشير قلقا بالغا " في جميع أنحاء العالم وأنه يستحق الاولوية وله مكان بارز في جدول أعمال الأمم المتحدة .

واننا كبلد من بلاد البلقان ، نشعر بالقلق العميق بالنسبة للموقف في قبرص ، ونعتقد أنه لا بد من اتخاذ تدابير عاجلة من أجل ايجاد حل لهذا النزاع قبل أن يفوت الاوان . وفي اطار المحاولات الرامية الى تأمين الأمن الاوروبي ، فاننا نولي أهمية كبيرة لاقامة علاقات تقوم على التعاون وحسن الجوار بين بلدان البلقان ، وذلك من اجل تحويل هذه المنطقة ومناطق أخرى في القارة الى منطقة سلام وتعاون مشمر . وكما قال الرئيس نيكولاى تشاوسيسكو :
" أننا نعلن بقوة ، أننا نؤيد التسوية السياسية لازمة قبرص بحيث يمكن صيانة سيادة هذه الدولة ، وتوفير فرص التعايش السلمي بالنسبة للجاليين ."

وانطلاقا من علاقاتنا الودية مع جمهورية قبرص ومع بلدان اخرى معنية بصورة مباشرة ، ومع جميع البلدان في هذه المنطقة ، فان رومانيا مازالت تؤكد على ضرورة حل المشكلة القبرصية بالوسائل السياسية والسلمية ، وعن طريق المفاوضات بين الطائفتين دون أى تدخل خارجي ، وذلك تحت رعاية الامم المتحدة وبمشاركتها الفعالة .

اننا نؤمن بقوة أن الشعب القبرصي في نضاله من أجل الحرية والاستقلال ، قد حظي بتأييد الشعب الروماني ، وأن الوحيد الذي يستطيع حل المشكلات الدستورية والاجتماعية هو الشعب القبرصي ، كما أنه يستطيع الحفاظ على مصالحه .

ومن الواضح أن النظام الدستوري ونظام جمهورية قبرص ، مسألتان من اختصاص الشعب القبرصي ذاته ، والطائفة القبرصية اليونانية والتركية . وبالتالي فاننا نؤيد استمرار المفاوضات فيما بين الطوائف حول المسائل الإقليمية وحول مشاكل اللاجئين ، وكذلك حول أية مشاكل أخرى معلقة . وان هذه المفاوضات ينبغي أن تجرى في روح من الاحترام المتبادل والمساواة ومع ضرورة الاخذ في الاعتبار المصالح المشروعة لكل طائفة ، وكذلك مصلحة الشعب والدولة القبرصية كلها . وفي رأينا أن جميع الأطراف المشتركة في هذه القضية ، ينبغي أن تعمل على انجاح المفاوضات ، وينبغي ألا تتخذ أية اجراءات تؤخر من تسوية هذه المشكلة .

وفيما يتعلق بمغزى المشكلة ذاتها ، فان الوفد الروماني يرى أن الهدف الرئيسي الذي يجب أن تركز عليه كل الجهود ، هو الحفاظ على الاستقلال وعلى الوحدة الإقليمية ، وعلى سيادة قبرص وعدم انحيازها . ومن أجل هذا ، فان أي حل ينبغي أن يؤخذ به ، يجب أن يكون في ضوء ما سبق أن أشرت اليه ، وينبغي أن تنفذ قرارات الجمعية العامة وقرارات مجلس الأمن ، التي تطالب بسحب كل القوات الأجنبية ووقف أي تدخل أيا كان نوعه في شؤون هذه الدولة . ونحن نؤيد بصورة قوية ، الموقف الذي عبرت عنه مجموعة دول عدم الانحياز في كولومبو ، وفي هذا الصدد :

” . . . فان الأمم المتحدة ينبغي عليها أن تتخذ تدابير قوية من أجل تطبيق قراراتها فيما يتعلق بقبرص ” .

ومن هذا المنطلق ، فاننا نقدرها حق قدرها ، تلك الجهود التي بذلها الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة السيد كورت فالدهايم ، وكذلك معاونوه وممثله الخاص السفير بيرزدي كولا ، بغية تنفيذ القرارات والتوصيات الخاصة بقبرص ، ونحن نعتقد أن محاولات الأمم المتحدة ينبغي أن تستمر من أجل تسوية الموقف في قبرص .

ونحن نعتقد أن الأمين العام للأمم المتحدة ينبغي أن يواصل بذل مساعيه الحميدة في المفاوضات الجارية بين الطائفتين من أجل الوصول الى حل يقبله الطرفان ، ويبدو من الضروري فضلا عن ذلك ، أن الأمين العام بالاتفاق مع الاطراف المعنية ينبغي أن يجد الوسائل الكفيلة بمواصلة هذه المحادثات ، وتحديد مراحل للمفاوضات حتي يمكن تناول كافة الجوانب المتصلة بالمشكلة ، وحتى يمكن ايجاد حل شامل لمشكلة قبرص في اقرب وقت ممكن .

ان رومانيا مستعدة لأن تؤيد مستقبلا أى جهد صادق ، وأية مبادرة أيا كانت ، ترمي الى حل المشكلة القبرصية ، وذلك تأمينا لسلامة جميع السكان ، القبارصة الأتراك واليونانيين ، من أجل القضاء على بؤرة التوتر هذه ، وحتى يمكن لكل دول المنطقة أن تنمو بصورة ودية ومفيدة للجميع . ومن الأمور الملححة أن الأمم المتحدة وجميع الدول الاعضاء ينبغي أن تبذل كل الجهود الممكنة من أجل تشجيع المفاوضات بين الطائفتين ومن أجل حماية قبرص ووحدها الإقليمية . ان بلدا صغيرا ، وقد حصل على استقلاله بعد كفاح طويل من أجل السيادة ، ينبغي أن يحظى بكل هذا . وان الأمم المتحدة المعنية بالحفاظ على أمن وسلامة كل الدول صغيرها وكبيرها ، ينبغي أن تضطلع بدورها في هذا الصدد . وبهذا فان سلام العالم كله يمكن أن يحفظ ويصان .

السيد فرد (ايران) (الكلمة بالانكليزية) : مرة أخرى تعكف هذه الجمعية على مشكلة قبرص ، وهي مشكلة قائمة في الواقع منذ عدة سنوات ، ولكنها تحولت الآن الى حالة خطيرة ومحنة على اثر الاحداث التي وقعت خلال الاعوام الاخيرة . وان الحالة خطيرة لأنها تنطوي على عناصر صراع ازدادت تفاقما ، وبالتالي فانها تهدد السلام والاستقرار في هذه المنطقة من البحر المتوسط .

فما زالت الحالة محزنة بسبب كل المعاناة التي يتعرض لها شعب قبرص . والآن وبعد ثلاث سنوات ، فاننا نشعر بالقلق العميق بالنسبة للحالة السائدة في قبرص ولعدم عودتها الى حالتها الطبيعية . ومع ذلك ، يمكننا أن نشعر بالتشجيع لأن الأطراف المعنية بالمشكلة ، والمجتمع الدولي قد اعترفوا ببعض المبادئ الأساسية التي يمكن على أساسها ايجاد حل لهذه المشكلة . ان أهم مبادئ من هذه المبادئ الأساسية هما ، أولا ، ان الاستقلال والوحدة الإقليمية لقبرص وكذلك

حقوق الطائفتين اليونانية والتركية ينبغي أن تضمن في الجزيرة . وفي المقام الثاني ، فإن أفضل أسلوب لتحقيق ذلك يجب أن يتم عن طريق التفاوض بين طائفتي الجزيرة والبلدان المعنية مباشرة بهذه المشكلة .

ان حكومتي كانت من أول البلدان التي أيدت هذه المبادئ ، واننا مازلنا نؤمن بقيمتها حتى الآن ، واننا نشعر بالسعادة ان البلدين المعنيين مباشرة بالمشكلة وهما اليونان وتركيا قد وافقتا على هذه المبادئ الاساسية .

ولقد تمت الموافقة أيضا ، على أنه لا بد من ايجاد حل لمشكلات المشردين ، وذلك في اطار تسوية شاملة .

ومع ذلك ، فاننا نعتقد أن الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ينبغي أن يبذلوا قصارى جهدهم من أجل اقامة الحوار بين الطائفتين في قبرص وذلك على كافة المستويات . ان الجهود التي بذلها الأمين العام للأمم المتحدة في هذا الصدد ، حينما شجع الاتصال بين الطائفتين والحوار بينهما ، تستحق أكبر قدر من المديح والثناء . ومن المؤسف ان كل هذه الجهود لم تعط الثمرة التي كنا نتمناها جميعا .

أود الآن أن أتحدث عن الأهمية التي ينبغي أن تركز على اقامة الحوار بين الطائفتين العرقيتين في قبرص لاننا نعتقد أنه من الأهمية بمكان اقامة الحوار بين هاتين الطائفتين على المستوى الدولي .

ان افضل أسلوب لذلك ، هو أن نمكن المتحدثين باسم هذه الطوائف أن يسمعوا أصواتهم من منصة الأمم المتحدة ، وان هذا الاجراء ، قد اتخذ بالنسبة لحركات التحرر ، ولقد اتضحت فاعليته ، وليس هناك مبرر يمنع من اتخاذ هذا الاجراء ، في مثل هذه الحالة ، ولقد بحث مثل هذا الموضوع في المؤتمر الاسلامي الذي عقد في أنقرة ، ولقد قرر هذا المؤتمر ، أن يمثل تركيا يمكن أن يتحدث أمام الجمعية العامة ، والواقع ان القرار الذي اتخذته الجمعية العامة في هذا الصدد كان خيبة أمل كبيرة بالنسبة لأعضاء المؤتمر الاسلامي .

ان الحالة في قبرص ، ترجع أسبابها الى عدة عوامل ، تاريخية ، واجتماعية ، واقتصادية ، وثقافية ، وأولئك الذين لا يعرفون منا كل هذه العوامل ، سوف يصادفون صعوبات في تفهمها ، وفي تقدير مدى أهميتها ، وفي هذه الحالة ، لا بد أن نكون حذرين جدا ، ونحن نصدر أحكامنا عند تحميل المسؤولية على هذا الطرف أو ذاك ، بالنسبة لفشل المفاوضات في هذا الصدد ، ولكن ينبغي أن نبذل قصارى الجهد ، من أجل تقريب الأطراف ، ومن أجل الاستئناف السريـع للمفاوضات .

ولهذا السبب ، وفي نهاية هذه المداولات ، فاننا لكي نتخذ موقفا حول هذا الموضوع ينبغي أن نذكر أنه من غير المجدي بمكان ، ان ننحى باللائمة على هذا الطرف أو ذاك ، فـفي المحادثات التي جرت والتي لم تتوج بالنجاح . ان مثل هذا الموقف في رأينا سوف يثير مشاعر الطرفين وسوف يكون معاكسا للهدف الذي نسعى اليه .

اننا نعتقد أن أفضل أسلوب من اجل الاسهام في حل هذه المشكلة ، يتمثل في اتخاذ موقف حازم ومتوازن يقبله الطرفان . وينبغي أن نطلب منهم بالحاح أن يستأنفوا المفاوضات ، ونطلب الى أمين الامم المتحدة ان يقدم اليهم المساعدات اللازمة خلال هذه المفاوضات . وبالنسبة لنا فاننا يحدونا الأمل في أن تستأنف المفاوضات على نحو سريع ، وأن تتوج بالنجاح

السيد تركمن (تركيا) (الكلمة بالانكليزية) : ان هذه المناقشة المخصصة

لقضية قبرص ، تميظ اللثام مرة اخرى عن تعقد المشكلة الكبيرة ، وتركز على التحديات الكبرى التي يواجهها الامين العام ، عندما يسعى للاضطلاع بالمهمة التي اناطها به مجلس الأمن ، وأريد ان أكرر مرة اخرى ، بالاصالة عن حكومتي ، امتناننا القلبي ، لسعادة الدكتور كورت فالدهايم ،

لجهوده التي لا تكل ولتفانيه في تلمس حل سلمي ، ان حنكته الدبلوماسية ، وصبره الطويل ومنهجه الحافل بالموارد قد منع عملية المفاوضات بين الطائفتين ، من الانهيار على نحو لا علاج له . واننا نعتقد الأمل ، على أن هذه المناقشات سوف تجعل في الامكان أن يواصل الامين العام جهوده . ان قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص ، تقوم بمهامها في الجزيرة منذ ١٩٦٤ ، وأريد ان اعرب عن تقديرنا لرجال هذه القوات ، ونشكر للدول التي ساهمت في تغذية القوة برجالها وبأموالها ، وما من شك في أن هذه القوة ، سوف تلعب دورا له أهميته في منع النزاعات ، وفي توسيع المجال لفرص التسوية السلمية للمشكلة .

كما أريد أن اشيد بالمثل الخاص للامين العام في قبرص السفير بريزي دي كيولار ، الذي يضطلع بمهامه العويصة الحساسة بكفاءة نادرة ، وعلى نحو مرموق ، وأخيرا ، فاني اريد ، أن أقدم شكرنا الحار ، لوكيلي الامين العام السيد روبرتو غير والسيد برايان اوركوارت اللذين اشتركا خلال عدة أعوام في أصعب المشكلات التي عالجتها الامم المتحدة .

ان النزاع القبرصي مأساة ليس فقط للطائفتين في الجزيرة بل لتركيا واليونان أيضا ، فبعد فترة مريرة من العداء والنضال والحرب توصل البلدان اخيرا في أوائل ١٩٣٠ أي في الثلاثينيات ما اعتبر صلحا نهائيا ، ان اسمي السياسيين المحنكين اتاتورك وفينزيلوز يرتبطان بهذا الصلح التاريخي . وفي الاعوام التالية ، فان الحكومات استطاعت أن تستهل تعاونا ثنائيا مشمرا في كافة المجالات ، بل ان شعبي البلدين قد نبذا شيئا فشيئا افكارهما الخاطئة ، وأخذوا ينظران لا الى ما كان يفرق بينهما في الماضي ، بل الى ما يمكن أن يوحد بينهما ، وأرادا أن يثقا بعضهم البعض ، وأن يكتشفا الأواصر البشرية ، التي تكمن في قرون من التعايش .

وفي الخمسينات برزت مشكلة قبرص ، فكانت ضربة شديدة وجهت لآمال الود المستمر بين تركيا واليونان ، ان لم تكن قد قضت على تلك الآمال .

ان سلوك بعض القادة السياسيين في قبرص ، على نحو خطير مجرد من المسؤولية ، ادى الى تبني سياسة الاتحاد مع اليونان ، وبدأت تلك الافكار تظهر ، وبدأت الايدولوجية للامبريالية اليونانية ، والتوسع اليوناني ، يحيا من جديد ، وعانى من ذلك طائفتان في قبرص .

وكان العامل الهام في حدوث تلك المأساة هو الأسقف مكاريوس ، فقد كان انتخابه

رئيسا لقبرص سنة ١٩٦٠ مأساة كبير ، وما من شك ، في انه كان له طموح لا يحد ، وطموح سياسي بعيد المدى ، غذاه تبنيه المتعصب لقضية الاتحاد مع اليونان . ان موقفه العنصرى ازاء الاتراك جعل هذا الطموح يتخذ ابعادا مخيفة ، فقد قال في حديث في القرية ، التي ولد فيها بانايا في ٤ ايلول / سبتمبر ١٩٦٢ . عندما كان رئيسا لدولة من طائفتين :

" الى أن تصبح تلك الطائفة التركية القديمة التي تكون جزءا من العنصر التركي ، والتي كانت العدو والمخيف للروح الهلينية (الاغريقية) ، حتي تطرد هذه الطائفة ، فان واجب ابطال ايوكا لا يمكن اعتباره قد انتهى " .

ومن الصعب أن نشير الى اعلان اكثر تهورا ، واكثر صفاقه من ذلك الاعلان الذي ادلى به رئيس دولة ، فهل يمكن ان ننظر الى نتائج مثل هذه الاعلانات ، لو ادلى بها رؤساء الدول ؟ وهل تستطيع الطائفة التركية ان تثق بذلك الرجل الذي أقسم ان يبيدها ؟

ان التظاهر بتجاهل دور اليونان لأكثر من ٢٠ سنة في القضية القبرصية ، والنتائج القائمة لمكائد مكاريوس التي لا تنتهي ولمحاولة تمجيده لنفسه ، يجعل السيد كريستوفيديس يحاول اقناعنا بأن كل شيء قد بدأ في سنة ١٩٧٤ بما يسميه بالغزو التركي ، ولو استمعنا اليه فاننا سنجد أن قبرص كانت حتى سنة ١٩٧٤ جزيرة سعيدة تتعايش فيها الطائفتان في انسجام في ظل قيادة انسانية لغبطته ، وفجأة قررت تركيا أن تغزو قبرص ، وحلت المصائب بالجزيرة ، ومن ثم اذا سحبت تركيا قواتها من قبرص فان الجزيرة ستعود بكل سهولة الى حياتها السعيدة الماضية ، ان اللاجئيين من الطائفة التركية القبرصية سيعدون الى الاماكن المقللة التي كانوا يعيشون فيها قبل سنة ١٩٧٤ ، وسوف يشملهم الأسقف مكاريوس بحبه ورأفته ، ان مشكلة قبرص في رأى كريستوفيديس بهذه البساطة ، ولكن هذا السناريو فيه عيب وهو أنه تحت هذا العناق الحار قد تختنق الطائفة التركية وتختفي ، ولكن أليس ذلك ثمنا قليلا لاضفاء طابع هيليني (اغريقي) على قبرص ولتحقيق حلم الاتحاد مع اليونان لأمد طويل ؟ ومن سوء حظ زعماء الطائفة اليونانية في قبرص أنهم يسترسلون في هذه الاحلام ويدفعهم الى ذلك جنون العظمة وأنانيتهم الذاتية ، ولكنهم يحتقرون حقوق الشعب الذي يؤمن بمقيدته وبعنسه ويجدون من السهل أن يحاولوا اقناع الجماهير الاخرى ، انهم يتكلمون بفصاحة ويتهمون الاتراك بالعدوان والغزو والاحتلال العسكري ، وهم يعتقدون أن تلك الاحداث التي أجبرت تركيا على القيام بتدخل مشروع وفقا لالتزاماتها ووفقا للمعاهدات الدولية يمكن التعليق عليها الى مالا نهاية ، وأن التطور التاريخي للمشكلة التي هي أساس القضية التي نواجهها اليوم في قبرص ، يمكن نسيانه ، ومن ثم لا أجد مفر من تذكير الجمعية العامة بتطور المشكلة .

ان جوهر القضية في قبرص هو نزاع بين الطائفتين اليونانية والتركية فيما يتعلق بقواعد التعايش السلمي وطبيعة قبرص كدولة ، ومن ثم فان ذلك يعني تركيا واليونان ، لأن كلا من هذين البلدين يرتبط بالطائفة الموجودة في قبرص ، ولأن مستقبل الجزيرة يمكن أن يؤثر على التوازن الذي حقق بصعوبة نتيجة لعملية تاريخية .

لقد استقلت قبرص واصبحت دولة من طائفتين سنة ١٩٦٠ وقام دستور تلك الدولة على أساس المساواة في المشاركة بين الاتراك واليونانيين ، وقد أعلن ذلك الاسقف مكاريوس على نحو مقنع عند ما قال :

” . . . ان جمهورية قبرص هي دولة جديدة ولكنها ليست أمة جديدة ولا تنوى حكومة قبرص أن تنشئ شعورا وطنيا ” .

ولكن اذا كان من المستحيل انشاء أمة واحدة ، فقد كان من الواضح أيضا أنه من أجل البقاء ، فان دولة قبرص احتاجت - ليس فقط - الى ضمان توازن دستوري ، ولكن أيضا الى تفان من جانب الطائفتين للاستقلال ولسلامة الاراضي وسيادة الجمهورية ولمبادئ المشاركة التي تقوم على المصالح المشتركة لصون حالة تمكن الطرفين من النمو وتحقيق الرفاهية .

لقد دامت جمهورية قبرص لثلاثة أعوام فقط ، وانهارت سنة ١٩٦٣ . وهناك سببان لهذا النتيجة المأساوية ، أولا ، أن التطورات السياسية في اليونان أتت بسياسيين كانوا مستهترين ولم يحترموا تعهداتهم الواردة في المعاهدة وأعلنوا اخلاصهم لأهداف الاتحاد مع اليونان ولأن الطائفة اليونانية قد اعتبرت منذ البداية أن الاستقلال ليس سوى مرحلة انتقالية تتبعها في أول مناسبة ، عملية الاتحاد مع اليونان . ان اخلاص الطائفة اليونانية القبرصية لم يكن للاستقلال ولانسجام بين الطائفتين والمشاركة بينهما ، بل كان نحو الميز المعنوي ونحو الاتحاد مع اليونان ، وقد حلل ذلك على نحو رائع في كتاب عنوانه ” نزاع قبرص ” وقد كتبه مؤلف من أبناء الطائفة اليونانية القبرصية اسمه زينون ستافرينيدس ، واقتبس منه ما يلي :

” ان مكاريوس وزملاءه أعربوا عن وجهة نظر حظيت بتأييد أغلبية الاثراك القبرصيين وهي

أولا :

” (أ) ان اليونانيين القبرصيين جزء لا يتجزأ من الامة اليونانية ، وكما فهم الباسل لتوحيد جزيرتهم مع اليونان الأم قد أسفر عن انتصار جزئي ، وعلى كل يوناني حقيقي أن يعتبر أن الاتحاد مع اليونان هو النهاية المنشودة .

” (ب) ان الحقائق المحلية ، أيا كانت ، (وعلى سبيل المثال الضغط الاجنبي) قد اثبتت عدم تحقق الاتحاد مع اليونان في الوقت الحاضر ، ولكن انشاء جمهورية مستقلة كان هو أحسن تسوية ثانية .

” ووفقا لهذه النظرية الرسمية ، فقد كان هناك تباين واضح بين مفهوم اليوناني للشخصية الوطنية ومفهومه للدولة التي هو مواطن فيها ، والواقع أن فكرة دولة قبرص بالنسبة

لانصار الاتحاد مع اليونان لم تنجح كلية ، ولم تتحقق ، بل كانت خيانة للنضال الوطني ، وقد أحس البعض بعدم الرضا عندما رؤوا علم الجمهورية يرفرف على مباني عامة .

" ان القبارصة الاتراك لاحظوا السياسة الداخلية والاحداث السياسية عن كثب وكانوا يحاولون الابقاء على وحدتهم اذ ان الاطراف الاخرى الاقوى منهم ، وكانوا يرون أن اليونانيين غير راضين عن التسوية الدستورية ، وأن الرغبة في تحقيق الوحدة مع اليونان مازالت باقية وكانت تشجعهم السياسة الرسمية اليونانية ، ان كوتشوك ودنكاش وغيره من القادة الاتراك لم يكونوا متأكدين من أن الجانب التركي مستعد للعمل معهم ، حتى وفقا للدستور ولولولة فترة من الوقت ، وكان من المعروف أن اليونانيين لم يسلموا اسلحتهم بعد انتهاك كفاح أيوكا وكانوا يجتمعون في دورات تدريبية بانتظام ومن ثم فان الاتراك لم يكونوا يأملون في أي شيء أفضل بل كانوا يستعدون للأسوأ ."

في مثل هذه الظروف فان اهدار الدستور بدأ بعد اعلان الاستقلال وانتشرت تدريجيا وأدى الى هجوم عنيف شامل على الطائفة التركية سنة ١٩٦٣ مما حمل أترك قبرص على أن يعيشوا في حرمان مستمر وذل وقمع لا يتوقف ، واستبداد دام ١١ عاما ، وفي أثناء هذه الفترة فان ٢٠٠٠٠٠ تركي قتلوا أو جرحوا أو شوهوا ، وطرد حوالي ٣٠٠٠٠ من ديارهم ، وان حقوقهم الدستورية والانسانية قد اعتدى عليها على نحو شنيع ، وخربت ديارهم ونهبت في موجة طاغية من البغضاء وعانوا من التمييز في جميع المجالات التي نتصورها ، وحرموا من الاستفادة من المعونة المتعددة الاطراف والثنائية التي كانت تقدم الى قبرص حتى أن الطائفة التركية كانت غير مميزة من الناحية الاقتصادية بالمقارنة بالطائفة اليونانية .

ازاء القيود الاقتصادية ، والحصار الدورى وحظر استيراد السلع الأساسية جعل القبارصة الأتراك يعيشون في بؤس ، وفي ظروف ذليلة ، وظروف أقل من المعايير الانسانية ، وكانوا يعيشون في خطر مستمر من الموت جوعا ، وكان مما يثير الحنق أن نسمع ممثل الطائفة اليونانية السيد كريستوفيديس يعلن بدون خجل :

" أننا مقتنعون أنه لو ترك اليونانيون والقبارصة الأتراك وحدهم بدون أى تدخل خارجي في جزيرة بلا أسلحة أجنبية أو لاجئين فانهم يستطيعون العيش في ظل من السود ، كما كانوا يقومون بذلك في الماضي لسنوات طويلة (A/31/PV.57, p. 48-50)

فهل يعتقد السيد كريستوفيديس حقيقة بأن الطائفة التركية قد نسيت الكابوس الذى خيم عليها في الفترة الممتدة من ١٩٦٣ الى ١٩٧٤ ؟

لقد حدث - أيضا - خلال تلك الفترة أن حكومة اليونان التي تنحى الى اتحاد قبرص مع اليونان اعتمدت على استقلال قبرص وأرسلت ٢ ألف جندي الى الجزيرة وفرضت تفوقا عسكريا في الجزيرة ؟ فهل ينس المتحدث أن الأتراك لم يكونوا يعيشون في أى سلام حقيقي ؟ ان أنوسيس قد أعلنت رسميا ، وأن أسطورة الدولة المستقلة لقبرص قد بقيت ، ولكن الأسقف مكاريوس كان من ناحية ينادى بأنه بسطل استقلال قبرص في مؤتمرات دول عدم الانحياز ، ولكنه كان يؤكد على نحو عدواني تأكيده لقضية الاتحاد مع اليونان ، وأستخلص فقرة من تصريح ورد في جريدة واشنطن بوست في عام ١٩٦٣ " نريد شيئا أسمى من منصب الرئيس المؤقت لقبرص ، أريد أن أربط اسمي في التاريخ بصانع الاتحاد مع اليونان " ان مجلس النواب القبرصي اليوناني قد أعلن في ٢٦ حزيران /يونيه ١٩٦٧ القرار التالي الذى لم يستمر طويلا حتى ألغى :

" ان مجلس النواب ، بعد أن يفسر تطلعات الجماعات في قبرص ، يعلن أنه بالرغم من وجود ظروف معاكسة فانه لن يوقف الكفاح الذى يتم بتأييد كل اليونانيين حتى ينجح في توحيد قبرص بأكملها للوطن الأم بدون أية مراحل وسيطة " .

وكان رد الفعل من جانب الطائفة التركية للسياسة اليونانية القبرصية قد حلله السيد زنون استافرينيدس الذى أشرت اليه . وأخذ الآن مقتطفات من كتابه :

" من المستحيل أن نقاوم النتيجة التي مؤداها أن مكارهوس وغيره من القادة اليونانيين القارصة لم يكونوا يعتزمون باخلاص التعاون مع القادة الا تراك في ظل دستور يضم الطائفتين ، فما بالك أيضا بالاستجابة الى الثلاثة عشر تعديلا لدستور ١٩٦٠ . وكما توضح خطة اكريتاس فان المطالبة بوضع تعديلات معقولة سيكون الخطوة الأولى لجمع الطائفة التركية مجرد أقلية عاجزة عن السيطرة على ارادة الأغلبية اليونانية . وهكذا ألغيت معاهدة الضمانات ، ولم يكن هناك ما يمنع القادة اليونانيين من المطالبة بمبدأ تقرير المصير ، ومعنى ذلك في اطار قبرص ، انشاء أغلبية تشكل كتلة واحدة من اليونانيين تسيطر على الأقلية من الا تراك وتنادى بالاتحاد مع اليونان . وكان اليونانيون يعتقدون أن هدف الوحدة مع اليونان يمكن تحقيقه بالعنف " .

وأود أن اقتبس مرة أخرى من التحليل الذي كتبه المؤلف القبرصي اليوناني :

" هذه الاعتبارات قد أثرت على وضع الأ تراك على النحو التالي :

" ١ ' أية اتفاقات جديدة يمكن التوصل اليها مع اليونانيين لا بد وأن تستبعد

نهائيا الاتحاد مع اليونان .

" ٢ ' وان اعادة تكوين جمهورية قبرص التي سيوافق عليها الا تراك يجب أن تكون

قائمة على دولة من طائفتين تخضع لاشراف فعال ، وقد قال السيد د نكتاش في هذا الصدد

' لا يمكن أن يهيمن اليونانيون وحدهم على مصير جمهورية قبرص المستقلة التي تجمع بين

طائفتين ، ان ذلك يعني عدم وجود أية حماية للأ تراك في قبرص ، وسنوحدهم قبرص في

نهاية المطاف مع اليونان ، وعلينا أن نمنع حدوث تلك السيطرة اذا أردنا أن نكفل تعايشا

سلميا في قبرص . وهكذا ، ترى القومية التركية أن الطائفة التركية من مقومات الشعب

القبرصي ، كما نعتقد أنه يجب أن يشارك ممثلوها في حكومة قبرص .

" ٣ ' وهناك نظرية أشد دقة للقومية القبرصية التركية وهي أنه نظرا لفشل الاتحاد

الوظيفي في الفترة الممتدة ١٩٦٠-١٩٦٣ فان أية تسوية جديدة يجب أن تنص على اتحاد

قائم على أساس جغرافي . أن المفهوم التركي لدولة موحدة تخضع للسيطرة اليونانية غير

مقبول .

” ٤ ‘ منذ بداية الحركة القومية القبرصية اليونانية فقد تحدث اليونانيون كما لو كانت قبرص جزيرتهم ، وأعلنوا أنها تتبع شعب اليونان العظيم ، وأن الطائفة التركية الهالوية انحراف تاريخي يؤسف له . ان الا تراك يستطيعون أن يشيروا الى عدة بيانات ألقاها القادة اليونانيون حتى خلال سنوات المشاركة والتي توحى بأن الوجود التركي يعكس صفو الجزيرة اليونانية ، وردا على مثل هذه المواقف اليونانية فان القومية التركية تؤكد كرامة الطائفة التركية وحقوق وقيم الأ تراك في قبرص . وهذا الشعور قد أعرب عنه السيد نكتاش في العبارات التالية : ’ اننا جزء من قبرص . ولا يمكن أن تقذفوا بنا بعيدا ، ومن ثم فحاولوا أن تتفقوا معنا ، يجب أن نتفق فيما بيننا ، اننا لا نريد كثيرا ، ولكننا لا نريد أن نكون غير مرغوبين ، هذه هي المشكلة ، ولعدة أعوام أخبرنا بالكلمات وبالأفعال أنه غير مرغوب فينا في قبرص . وأن قبرص ليست بلدنا وهذا يخضب أية طائفة ، ومن ثم فان طائفتنا تغضب ، ويجعلها تستحق - على الاقل - في وعيها الخاص أن تتخذ كافة الاجراءات لكي تثبت أنها تنتمي الى أرض تعيش فيها منذ عدة قرون وتريد البقاء فيها . ان الانفصالية القبرصية التركية هي جهد قومي لمقاومة استيعاب الطائفة التركية عن طريق دولة يونانية تفرض نفوذها على دولة قبرص ‘ ” .

تلك الملاحظات توضح الأمر ، كما يوضحها ممثل لتركيا أو للطائفة التركية .

ان سنة ١٩٦٧ كانت نقطة تحول في التاريخ الحديث لقبرص ، وقد كان ذلك حصيلة لأحوال ذلك العام وقد نظمت مفاوضات بين الطائفتين في سنة ١٩٦٨ استمرت ستة أعوام ولكنها فشلت في التوصل الى اتفاق ، وأود أن أقتبس مما كتبه السيد استافرينيدس ما يلي :

” ان أي دراسة شاملة للنزاع القبرصي يمكن أن تثبت أن شخصية الأسقف مكاريوس التي سيطرت على الشؤون القبرصية اليونانية طوال ربع قرن كان مصدرا من الحركات القومية اليونانية . بصفته ممثلا لها ، فلو تخلى عن الرئاسة في سنة ١٩٧٣ ، وحل محله قائد أكثر اعتدالا مثل السيد غلافكوس كليريدس لكان من المحتمل أن تحقق الطائفتين اليونانية والتركية اعادة التوحيد في اطار دولة أو جمهورية تجمع بين الطائفتين ” .

لقد صرح السيد كلاريديس نفسه في حديث صحفي ادلى به لصحيفة " آغون " قال فيه :
 " من بين الاسباب التي جعلت التسوية مع القبارصة الاتراك تفشل ، هـو أن
 الحكومة التركية لم تكن مخلصه ، فقد كانت تعلن عامة انها تريد اتفاقا عن طريق المحادثات
 بين الطائفتين ولكن كان لها اهداف ومقاصد اخرى " .
 وهكذا نجد نفس الظاهرة التي ادت الى انهيار النظام الدستوري في سنة ١٩٦٣ وهـو
 التواطؤ بين الحكومة اليونانية والاسقف مكاريوس الذي استمر حتى سنة ١٩٧٤ ومنع التسوية بين
 الطائفتين .

والآن آتي الى ما حدث في تموز/يوليه سنة ١٩٧٤ وهو التاريخ الذي يعتبره السيد
 كريستوفيديس ، التاريخ الذي ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار . ان ما حدث في عام ١٩٧٤ ليس
 عدوانا او غزوا من قبل تركيا ، ولكنه عدوان من قبل اليونان وفي هذا الصدد نستشهد بالاسقف
 مكاريوس وما قاله في مجلس الامن في ١٩ تموز/يوليه ١٩٧٤ :
 " ان النظام العسكري في اليونان قد انتهك استقلال شعب قبرص دون ما أى احترام
 لاستقلال قبرص وسيادتها ، وان الحكومة العسكرية اليونانية ، قد مدت دكتاتوريتها الى
 قبرص " . (S/PV.1780,p7)

وفي نفس البيان فان الاسقف مكاريوس قال :

" ان هذه الضربة لم تحدث في ظروف يمكن اعتبار انها قضية يونانية قبرصية داخلية ولكنه
 غزو من الخارج وامتهان لسيادة قبرص " . (نفس المرجع الصفحات ١٣ - ١٥)
 واستطرد قائلا :

" . . . ان الاحداث في قبرص لا تشكل مسألة داخلية لليونانيين القبارصة . ان اترك قبرص
 قد تأثروا هم ايضا وان ضربة الحكومة العسكرية اليونانية تعد غزوا وان الشعب القبرصي
 كله ، اليوناني والتركي ، يعاني من هذه الضربة " . (نفس المرجع ص ٢١)
 وكان السيد كلاريديس قد صرح لصحيفة " آغون " بما يلي :
 " ان هذه الضربة قد تمت لأن الحكومة اليونانية العسكرية كانت تعتقد انها
 تستطيع ان تعلن اتحاد قبرص مع اليونان بعد هذا الغزو " .

ان هذه الكلمات توضح بهلابة الاسباب التي حملت تركيا على التدخل . وان هذا التدخل يتمشى مع التزامات تركيا بموجب معاهدة الضمانات التي وقعت عليها اليونان ، ان القوات التركية التي توجد الآن في قبرص ، ليست قوات احتلال ، ولكنها ارسلت لايقاف الغزو اليوناني ولاستبعاد تهديد استقلال قبرص وفتح الطريق لنظام دستوري جديد ومن أجل حماية الطائفة التركية . وكما سبق ان قلت قبل ذلك فانه في كافة مراحل المأساة القبرصية منذ ١٩٦٣ فان الحكومة اليونانية والاسقف مكاريوس كانوا يتبعون سياسات منسقة ومتكاملة ترمي الى تحقيق الهدف الاسمى ألا وهو اتحاد قبرص باليونان . ومن ثم فقد بدا من الغريب لأول وهلة ان يكون الهجوم الاول ضد استقلال قبرص في عام ١٩٧٤ قد استهدف مكاريوس ايضاً . ومع ذلك فليس هناك أى تناقض وراء الهدف المشترك لاتحاد قبرص مع اليونان فقد كان هناك صراع مرير على السلطة وكان السؤال المطروح يدور حول امكانية تحقيق الاتحاد مع اليونان ومتى يمكن تحقيقه . وفي سنة ١٩٧٤ فان الطفمة العسكرية اليونانية كانت تعتقد انها تستطيع ان تطيح بمكاريوس ولكنها اخطأت خطأ فاحشاً ، مما ادى الى تدخل تركيا من اجل انقاذ استقلال البلاد .

انني لا أعتقد انه ينبغي على ان اتحدث بالتفصيل عن المزاعم التي اوردها ممثل الطائفة القبرصية اليونانية . وان اغلب هذه النقاط تستحق رداً من جانب ممثل الطائفة التركية القبرصية وان المعروف ان الطائفة القبرصية التركية تلتزم موقفاً معتدلاً وتفتح الباب امام اية وسائل للتوفيق ان الطائفة التركية القبرصية مازالت تلتزم بهذا الاعتدال ولكن توجه اليها اللعنات في كل الاجتماعات . انه من الصعب ان نتعرف على الدوافع التي جعلت القبارصة اليونانيين يجدون لذة في احباط الطائفة التركية . والواقع اننا قد صدمنا صدمة كبيرة عند الاستماع الى حديث السيد كريستوفيديس والذي لا يشكل اى تقدم في الجهود المبذولة من أجل ايجاد حل لهذه المشكلة .

ان ممثل الطائفة القبرصية اليونانية في حديثه قد عبر مرة اخرى عن عطفه على الطائفة التركية ولقد تجاسر واطن انه على اثر التدخل التركي فان الاتراك يعانون مثل اليونانيين ، ومن الطبيعي ان مثل هذه البيانات هدفها توفير الثقة فيما يقوله ممثل قبرص والواقع ان تلك اهانته لذكاء الانسان ان يقال ان الطائفة التركية التي عانت من طغيان القبارصة اليونانيين يحنون مرة اخرى الى النظام اليوناني .

وليس هناك شك في ان القبارصة الاتراك ينتظرون اليوم الذى تصبح فيه الاوضاع في الجزيرة عادية ، عندما لا يعدون في حاجة الى حماية القوات التركية ، وفيما يتعلق بالحكومة التركية فاننا نتطلع الى اليوم الذى نضطلع فيه بمسؤولياتنا .

ان السيد كريستوفيديس من ناحية اخرى ، يشكو من الاوضاع القائمة في قبرص ويعتقد ان الطائفة القبرصية في ايدى انقرة . اننا ننشد انشاء مجتمع ديمقراطي بكل مؤسساته ولقد قال ممثل قبرص ان الاتراك ينتقدون السلطات التركية في الصحف اليونانية التركية ذاتها .

والواقع ان الرئيس دنكاش الذى يقود الطائفة القبرصية التركية قد انتخب باغلبية ٧٦٦١ في المائة في انتخابات حرة ولم يعارض الا اربعة مندوبين فقط في ٢٠ حزيران / يونيه ١٩٧٦ . ان زعيم الطائفة القبرصية التركية المنتخب بحرية يطبق السياسات التي تم تأييدها من قبل الغالبية العظمى من الشعب التركي وفقا للولاية التي منحت له . ان الزعيم التركي القبرصي قد رخص له الشعب بذلك ، وهو غير مسؤول امام احد غيره ، كما هو الحال في اى مجتمع ديمقراطي . ومن ثم فان القبارصة اليونانيين ينبغي ان يؤكدوا وان يقرروا بوجود الطائفة اليونانية التركية في الجزيرة ويعتبروا ان ذلك امر مشروع .

وبالنسبة للمسائل التي أثارها السيد ممثل الطائفة اليونانية ، فيما يتعلق بالأشخاص الذين ابعدهوا أو فقدوا ، وأوضاع القبارصة اليونانيين في الشمال والاستعمار وما الى غير ذلك مما يقع في اختصاص الدولة الاتحادية التركية لقبرص ، وهي السلطة الوحيدة في شمالي قبرص . ومن ثم فإني لا أستطيع أن أعالج تلك المشكلات . ولو انه اتيح للطائفة التركية نفس الفرصة وساهمت مساهمة عادلة في هذا النقاش لكان من الممكن توضيح تلك المشكلات .

ولكني أريد أن أقوم بتعليق على مشكلة الاستعمار المذكورة ، ردا على ما يقال بأن تركيا مهمة باستعمار قبرص . اننا ليست لدينا أية نية في استعمار الجزيرة ، لانه ليس لدينا أى مفهوم بعيد عن ضم الجزيرة أو تقسيمها . ان أكبر عدد من الناس الذين حضروا الى قبرص منذ آب/أغسطس ١٩٧٤ يتألفون من القبارصة الاتراك ، الذين كانوا قد هاجروا الى تركيا أو بريطانيا العظمى ، أو غير ذلك من دول الكومنولث عبر السنين الماضية ، في ظروف من الضغط السياسي والادارى ، والاجتماعي والاقتصادي من طرف الحكومة اليونانية القبرصية . والآن قد اعطيت لهم الفرصة كى يعودوا الى وطنهم ، وأن يعيشوا حياة عادية في ظروف من الأمن ، وفقا للدستور ووفقا لقوانين المواطنين لجمهورية قبرص .

أما فيما يتعلق بالفنيين المهرة والعمال ، الذين كانوا قد استوردوا في الماضي من تركيا ، على أساس مؤقت للاستجابة للحاجات الاقتصادية المباشرة ، فان معظمهم قد عادوا نظرا لأن المهمة المؤقتة التي أدوها لم يعد هناك داع لها . ويمكنني أن أعلن بدون لبس ، أن مثل هذه الحركة قد توقفت منذ عدة شهور .

ان مسألة اللاجئين التي أشار اليها السيد كريستوفيديس ، كعادته ، بتركيز كبير ، هي مرة أخرى مشكلة من تلك المشكلات التي يمكن لممثلي الطائفة التركية ان يقدموا أحسن رد عليها ، ولكن نظرا لأن هذه المسألة تستغل على نطاق واسع للغاية لأغراض الدعاية ، فإني أريد أن توضح الامور في التسجيل .

ان الطائفة التركية عانت من مشكلة اللاجئين خلال العقدين الاخيرين . ففي سنة ١٩٦٣ كنتيجة للهجوم اليوناني لقبرص وللمقبع الذي تم آنذاك ، تم اقتلاع . . . ٢٦ تركي قبرصي من مناطقهم

وفي الواقع فان هذا كان للبعض منهم انتزاعا للمرة الثانية . فقد تعرضوا له عندما اقتلعوا من مناطقهم في سنة ١٩٥٧ . وفي سنة ١٩٧٤ فاننا نجد أن نصف الطائفة التركية أى ٦٠ شخص قـد استبعدوا من الجنوب ، واضطروا ان يهربوا الى الشمال طلبا للأمن . ولا نعرف ماهو عدد القبارصة اليونانيين الذين اختاروا أن يذهبوا الى الجنوب أثنـاء العمليات العسكرية في سنة ١٩٧٤ . وثمة كتاب عنوانه " الجوانب القانونية لمشكلة اللاجئين في قبرص" قد صدر عن النائب العام اليوناني وهو يؤكد في هذا الكتاب انه لا يمكن أن يكون هناك أكثر من ١٢٠ لاجيء في قبرص .

من الواضح أن الجانب اليوناني القبرصي يضخم حجم مشكلة اللاجئين ، وفي مقال ظهر في شيكاغو ديلي نيوز في ٢٧ كانون الثاني /يناير ١٩٧٦ " كتب السيد بروس لوف مايلي :

" لا يمكن أن يمر اسبوع بدون زيارة من قبل ممثل الكونجرس ، وغير ذلك من المنظمات الخيرية . وهم يشاهدون ١٤ خيمة للاجئين . وهم يرون حالات تمزق القلوب ، ومن نافلة القول انهم لا يخبرون بأن اللاجئين ، يمكن أن يعيشوا في ديار تخلت عنها القوات البريطانية . ولكن السيد مكاريوس يريد أن يبقى اللاجئين في الخيام . والواقع أن السلطات تجد صعوبة في أن تمنع ١٤ لاجيء من الهرب ، من تلك الخيام للبحث عن مأوى مريح " .

ومن المعروف أن عدد اللاجئين الذين يعيشون في مساكن مؤقتة قد انخفض الى حد كبير . ومن ثم فيجب تصحيح هذه الأفكار الخاطئة . لان مشكلة اللاجئين التي قالوا انها مصدر بؤس لليونانيين القبارصة لم تعد مأساة اقتصادية بالنسبة لهم . وقد حدث تبادل للسكان ، ولقد خفف ذلك من حدة المشاكل الاقتصادية بالنسبة للمنطقتين . ولكن فيما يتعلق بالمنطقة القبرصية اليونانية ، فان تبادل السكان لم يعق النمو الاقتصادي والرفاهية . والذي حدث هو وجود نماذج جديدة من الأنشطة الاقتصادية والتجارية . وقال ستيفن روبرتس . في مقاله الذي صدر في النيويورك تايمز منذ يومين في ٨ تشرين الثاني /نوفمبر مايلي :

" عبر مايسى بالخط الاخضر وهو خط الهدنة الذي تشرف عليه قوات الأمم المتحدة ، نجد أن اليونانيين العرقيين يتباهون بالانتعاش الاقتصادي ، وهناك أيضا حركة الطيران

المدني التي تضاغت مرتين عما كانت عليه في العام الماضي ، وتضاغت حركة الشحن ثلاث مرات . وانخفضت البطالة من ٣٥ في المائة الى ١٥ في المائة ، والاحتياطي من العملات الاجنبية زاد عما كان قبل الحرب . والتجار الذين اجبرتهم الحرب على أن يجدوا أسواقا جديدة ، قد أخذوا يعملون ويتاجرون في سلع جديدة .

والاكثر من ذلك فان المشكلة حدثت بها تغيرات اساسية ، فقد حدث اتفاق اثناء المحادثات بين الطائفتين من أجل تبادل طوعي ، واکرر طوعي ، للسكان . ونتيجة لهذا الاتفاق انتقل كل القبارصة الاتراك الذين كانوا يعيشون في جنوب الجزيرة تحت السلطة القضائية لادارة القبارصة اليونانيين ، الى الشمال وأصبحوا خاضعين للادارة القبرصية التركية . وهكذا فان هذه الجوانب مرتبطة بالتسوية الشاملة لقضية قبرص .

وأجد لزاما عليّ أن أعلق على ما قاله ممثل الطائفة القبرصية اليونانية فيما يتعلق بالمحادثات بين الطائفتين ، وللأسف فان القبارصة الأتراك ، وهم الاطراف الوحيدين في المفاوضات لم يستطيعوا أن يقدموا الجانب الآخر من القصة ، وتركيا ليست مشتركة في عملية التفاوض . وهناك دلائل على أن السيد كريستوفيديس قال أشياء لا يؤمن بها حتى بعض القادة القبارصة اليونانيين ، ان أنه يتعارض مع ما قاله السيد كلاريديس ، وهو الذي كان متفاوضا عن القبارصة اليونانيين لمدة ثمانية أعوام ، حتى استقال في ربيع العام الماضي . والسيد كلاريديس الآن في هذه القاعة ضمن الوفد اليوناني القبرصي ، وقد أعلن في ١٤ تموز/يوليه ١٩٧٦ في مجلس النواب القبرصي مايلي :

ان الشعب سيفهم ان كثيرا من الفرص لتسوية قضية قبرص قد ضاعت ، نتيجة لاستغلال القومية ، والخوف من الاضطلاع بالمسؤوليات ، والمصالح السياسية الصغيرة ، والغفائية .

لقد أعلن السيد كلاريديس أن سياسة القبارصة اليونانيين التي اتبعت في المحادثات بين الطائفتين ، كانت خاطئة . وان السيد كلاريديس هو الذي قال انه كان من الخطأ اللجوء الى المحافل الدولية وترك التفاوض . كما أن السيد كلاريديس هو الذي قال ان سياسة النضال في الأجل الطويل ستصبح مضرّة بمصالح القبارصة اليونانيين .

كيف يمكن انكار أن الادارة القبرصية اليونانية قد أقرت موقفا متعنتا تجاه المفاوضات ؟ الواقع أن بيانات القبارصة اليونانيين هنا ، وفي اللجنة السياسية الخاصة ، كانت مختلفة ومتنوعة ، وقد أوضحت انهم يريدون ان تسير عملية التفاوض في النهج الذي يريدونه . وهم يريدون أن يحددوا الوقت الذي تستطيع فيه الطائفة التركية ، أن تقدم الاقتراحات ، ويريدون ان يكونوا الحكم الوحيد ، في قيمة تلك الاقتراحات ، سواء كانت جوهرية أم غير جوهرية .

في كل مرحلة من المفاوضات يريد القادة القبارصة اليونانيون أن يوقفوا عملية المفاوضات لكي يهاجموا الطرف الاخر ويقولون ان هذا الطرف غير معقول ولا يريد أى حل وسط. ان اكثر من نصف عام قد مضى في أنشطة لم تكن تتعلق بالمفاوضات ، بل ألحقت بها الضرر. والواقع انها كانت استعدادا للجمعية العامة .

ان الطائفة التركية قد اوضحت مرة اخرى انها مستعدة للتفاوض جديا وعلى نحو سري ، بشأن جميع جوانب قضية قبرص مع القبارصة اليونانيين . ان القادة القبارصة اليونانيين لم يستفيدوا من هذا الاقتراح الذى تكرر كثيرا .

وإذا أخذنا ، مقاله القبارصة اليونانيون بالمعنى الحرفي ، فان النتيجة النهائية هي انهم قرروا انها المحادثات بين الطائفتين . لقد قالوا أن مسألة قبرص ليست مسألة بين الطائفتين ، ولكن اذا كان من الأحكم ألا ننظر بعين الجد الى البيانات الخطابية التي يليها القادة القبارصة اليونانيون الرامية الى تحقيق أغراض دعائية . وبالانهاك مرة أخرى في ممارسة هذه الدعاية العقيمة فان ممثل الطائفة اليونانية قد وصل الى النقطة التي قارن فيها الطائفة اليونانية بانها جماعة أو قبيلة منشقة . فاذا كان هذا هو مفهوم الجالية اليونانية عن الجالية التركية ، فمن المؤكد أنها ستعيش بنتائج زيفها وانحرافها .

وفي نهاية كلمتي ، أود أن أؤكد ان الحكومة التركية حريصة وملتزمة بالتوصل الى حل سلمي عادل للقضية القبرصية . وسوف يفيد ذلك الطائفة التركية وتركيا وسيزيل الجو الخطير في العلاقات بين اليونان وبين تركيا ، وسيمكن البلدين من اتباع سياسات تخدم مصالحهما . وهذا هو تحد نواجهه ، ونحن مستعدون لمواجهة هذا التحدي . وقد اعلن وزير خارجية بلادي في المناقشة العامة مايلي :

” ان تركيا لا تريد بتاتا ابقاء قواتها في قبرص ، بل انها قد انقضت عدد هذه

القوات في الجزيرة بحوالى . . . ١٢ جندي . ونحن لا نريد فرض اى حل وليست لدينا أية مصلحة في قبرص ، ماعدا استقلال الجزيرة ورفاهية وأمن الطائفة التركية . ان تركيا تريد لقبرص ان تظل بعيدة عن اى ترتيب استراتيجي ولا نريد لها ان تصبح قطعة شطرنج في سياسات القوى التي تتبعها الدول الكبرى . وفي هذا الصدد ، فاننا نريد أن نؤكد

وان الطائفة التركية قد رأت أن تسيير في سياسة عدم الانحياز بالنسبة لقبرص . ومن ثم فان أى حل مقبول للطائفة التركية هو مقبول أيضا بالنسبة لتركيا ، دون أى تحفظ . وبمجرد التوصل الى حل فان تركيا ، ستقوم ، دون أى تأخير ، بسحب قواتها العسكرية ، التي أضطرت الى ارسالها الى قبرص ، وفقا لالتزاماتها التعاقدية . اريد ان اكرر انه فيما يتعلق بالسياسة القبرصية فان تركيا تريد ان تشجع ، بكافة الوسائل ، كل حل عادل متوازن يسهم في تحقيق السلام والامن والتعاون المنسجم في منطقتنا" (A/31/PV.8.p.966) .

في بداية هذا النقاش ، اتخذت المناقشة اتجاها مؤسفا . والواقع انه من المؤسف انه لم يتم التوصل الى اتفاق بشأن ترتيبات كافية حول مسألة اشتراك الطائفة التركية على نطاق أوسع في أعمال الجلسات . لقد ضاعف ممثلو الطائفة القبرصية التركية موقفهم العدائي ، وأعطوا انطبعا بانهم سجناء لفتهم وفصاحتهم ، وانهم لم يستطيعوا أن ينظروا الى المشكلة على نحو معقول بناء . وبالإضافة الى ذلك ، فقد سيطر عليهم الغلاة المتشددون ، أما بالنسبة للطائفة التركية فقد خاب أملها حيث رفض طلبها المشروع للاشتراك في المناقشة . وهم غير سعداء لذلك ، وهم لا يقبلون نعمة الشعور بالتفوق التي يتحدث بها نظراؤهم القبارصة اليونانيون . ومن ثم فانه لزام على الجمعية العامة أن توجه المناقشة الى نتيجة لا تقلل من امكانيات المفاوضات في المستقبل القريب . واذ حدث وانهارت عملية التفاوض ، فان ذلك سيضر بالطائفتين .

السيد فلورين (الجمهورية الديمقراطية الالمانية) (الكلمة بالروسية) : ان الازمة

القبرصية لم تحل بعد ، ومرة أخرى تعكف الجمعية العامة للامم المتحدة على بحث آثار العدوان ، الذي وجه الى دولة عضو في هذه المنظمة ألا وهي جمهورية قبرص . وذلك بالرغم من أن هناك قرارات تتمشي مع روح وأهداف ميثاق الامم المتحدة وهي صادرة عن مجلس الامن ، وعن الدورات السابقة للجمعية العامة . ان الازمة القبرصية أعتبرت تهديدا للسلام والامن الدوليين ، وحتى الان فانها مازالت تشكل مثل هذا التهديد دون أدنى شك .

ان قرارات الامم المتحدة تطالب بايجاد حل فوري لهذه الازمة بالاساليب السلمية التي يمكن ان تتحقق عن طريق التفاوض ، وذلك تمشيا مع مبادئ الامم المتحدة وميثاقها . ان الاحكام

الاساسية قد أعدت وان تطبيق مثل هذه الاحكام سوف يسمح بالقضاء على بؤرة التوتر هذه . ومن بين هذه الاحكام او التدابير هناك ضرورة احترام السيادة والاستقلال والوحدة الاقليمية وسياسة عدم الانحياز لجمهورية قبرص وانسحاب كل القوات الاجنبية ووقف الوجود الاجنبي في الجزيرة ، ووقف التدخل الاجنبي في شؤون الجزيرة الداخلية .

ان تسوية واستقرار الهيكل الدستوري لجمهورية قبرص - وهذا امر طبيعي - وصف بأنه عمل يمكن ان تضطلع به الطائفتان القبرصية اليونانية والقبرصية التركية . وبمعنى آخر ، ان تلك هي مهمة الشعب القبرصي بأسره . ان جميع الاطراف المشاركة قد دعيت الى الكف عن القيام بأى عمل من جانب واحد بما يتنافى مع قرار الامم المتحدة ٣٢١٢ (د - ٢٩) ، ومن شأنه احداث تغييرات في الهيكل الديمغرافي في جزيرة قبرص . وينبغي أن يعود جميع اللاجئين الى ديارهم ، في ظل ظروف من الامن والسلامة . ولقد رؤى كذلك من بين هذه التدابير ان تواصل المحادثات بين ممثلي الطائفتين القبرصيتين ، مع بذل المساعي الحميدة ، من قبل الامين العام للامم المتحدة من أجل التوصل الى تسوية سلمية مقبولة بالنسبة للطائفة الداخلية للجمهورية . ولا بد ان نقرر ان الامين العام لم يدخر اى جهد في العام الماضي ، من أجل النهوض بالمهمة الصعبة ، التي انيطت به ، وهو يستحق منا الشعور بالامتنان والعرفان .

ان حكومة جمهورية قبرص قد بذلت من جانبها الكثير من أجل أن تسترشد بالقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة بشأن عودة الحياة الى حالتها الطبيعية ، ومن أجل تخفيف المحنة التي يعاني منها اللاجئون . ولا يمكننا أن ننكر أن تنفيذ القرارات الصادرة عن أعلى الهيئات في منظمنا سوف يضع نهاية لمعاناة الشعب القبرصي ، وسوف يؤدي الى تسوية سياسية عادلة سلمية ودائمة . وان وزير خارجية جمهورية ألمانيا الديمقراطية في بيانه خلال الدورة الثلاثين للجمعية العامة قد طالب بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بقبرص من أجل تأمين سيادة وسلامة هذه الدولة غير المنحازة .

ما هو ان الموقف الحالي في قبرص وحولها بعد أكثر من سنتين ، وبعد الهجوم الذي قامت به بعض دوائر منظمة حلف شمال الأطلسي ضد سيادة قبرص ووحدة أراضيها ؟ ان وزير خارجية قبرص قد قدم الى هذا المحفل معلومات مفصلة ، وان الصورة لا تسعدنا كثيرا ، ولكنها على العكس من ذلك ، تشير قلقنا بسبب التدخل الخارجي الذي مازال مستمرا ، ومازال يزداد كثافة خلال الفترة الأخيرة . ومن ثم ، فان الموقف في قبرص لم يعد الى حالته الطبيعية ، ولكنه مازال يثير القلق ويهدد بالانفجار ، كما أنه يشكل تهديدا دائما للسلم ، ولا سيما في شرق البحر المتوسط . ان آلاف اللاجئين يعيشون حتى الآن في مخيمات اللاجئين وفي ظل ظروف مؤسفة للغاية . ويتم خطوة خطوة تغيير البنية الديموغرافية للجزيرة التي تحتلها قوات أجنبية .

ولقد بذلت ومازالت تبذل جهود من أجل تقسيم قبرص ، وازالة الدولة الشرعية الوحيدة في قبرص . ونحن نشهد هذا النوع من المحاولات حتى هنا في منظمة الأمم المتحدة . كما تبذل محاولات لتأمين الاعتراف الدولي بدولة ثانية في الجزيرة بناء على وجود القوات الاجنبية . ولكن الأمم المتحدة لم تعترف بدولة الا دولة قبرص وهي دولة ذات سيادة ودولة واحدة . وان البنية الداخلية لهذه الدولة في شكل اتحاد مثلا ، مسألة لا تهم الا شعب جزيرة قبرص . وللأسف الشديد ، فان المباحثات التي جرت بين الطائفتين القبرصيتين اليونانية والتركية لم تؤد الى نتائج بعد ، بل انها قد توقفت في الواقع . ومازالت القوات الاجنبية تسيطر على جزء كبير من أرض الجزيرة . وان الموقف الناجم هناك لا يمكن أن يعترف به على أنه أمر طبيعي . وان المسؤولية عن هذا الموقف غير الطبيعي تقع على الدوائر التي استغلت التحيز القومي وأججت نيران مشكلة وخلقت مشكلات

جديدة مصطنعة . وان هذه الدوائر هي دوائر منظمة شمال الأطلسي التي لا تحترم عدم انحياز قبرص ، والتي لم تتنازل بعد عن نواياها لتحويل هذه الجزيرة ، التي تعتبر ذات أهمية استراتيجية كبرى ، الى حاملة طائرات لا يمكن اغراقها . واننا نشعر بالقلق العميق بسبب الأعمال التي ترتكبها هذه الدوائر . ان هذا يذكرنا بأنه ما زالت هناك قوى لا تتجاهل فحسب القرارات الواضحة الصادرة عن الأمم المتحدة ، والمبادئ والاتفاقات التي تم التوصل اليها في هلسنكي ، ولكنها تحاول أيضا استبدال جوالات نفاج بالعمل على استفحال التوتر ، وايجاد العراقيل أمام العلاقات المشتركة فيما بين الشعوب .

ان جمهورية المانيا الديمقراطية التي تقيم منذ وقت طويل علاقات ودية مع جمهورية قبرص ، أدانت منذ البداية وبقوة سياسة التدخل المستمرة من قبل منظمة حلف شمال الأطلسي في قبرص . وأمام هذا المحفل أعلننا في مناسبات عديدة عن موقفنا فيما يتعلق بحل هذه المشكلة . ان وفد جمهورية المانيا الديمقراطية يرى دائما أنه لا يمكن قبول التسوية الا اذا كانت تضمن لجمهورية قبرص الاستقلال والسيادة والوحدة الإقليمية وكذا سياسة عدم الانحياز . ويفضل الحل السياسي لأزمة قبرص يمكن أن نحل تماما مختلف المشكلات الانسانية والاقتصادية وغيرها والتي يتطلب القضاء عليها بذل جهود كبيرة .

وبهذه القرارات ، فان الجمعية العامة ومجلس الأمن قد وضعا قاعدة حقيقية وبناءة بالنسبة للتسوية المعقولة للمشكلة . وفي رأينا ، ان الامر يتعلق ، في المقام الاول ، بتنفيذ القرارات الصادرة عن الامم المتحدة روحا ونصا . وانا طرحنا السؤال القائل : ماذا نستطيع أن تفعل بعد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، فاننا يمكننا أن نرد على ذلك في الاقتراح المقدم من الاتحاد السوفياتي المتعلق بعقد مؤتمر دولي بشأن قبرص تحت رعاية الأمم المتحدة . وان هذا الاقتراح قد رجب به بحرارة من قبل الرأي العام العالمي . وفي بيان وزير خارجية قبرص خلال الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة ، أعرب عن قبوله لهذه المبادرة السوفياتية . وان عدد الدول التي تقبل بهذا الاقتراح يتزايد اقتناعا منها بأن هذا المؤتمر يستطيع الى حد كبير أن يشجع على حل المشكلة القبرصية ، وأن ينشيء نظاما دوليا فعالا من الضمانات في قبرص . وان الحقائق تثبت أنه من أجل تأكيد استقلال جمهورية قبرص ، فان هذا يحتاج الى ضمانات واضحة وفعالة ، وهي ، لسوء الحظ ،

بعيدة التحقيق . ان جمهورية المانيا الديمقراطية ، كما أوضحت من قبل ، مستعدة في حدود
امكانياتها أن تؤيد جميع المبادرات والتدابير التي تؤدي الى تحقيق حل مقبول من الشعب القبرصي .
ولا يمكن زيادة معاناة الشعب القبرصي اليوناني والتركي ، ولكن لا بد أن نضع حدا لكل هذه
المعاناة والآلام .

السيد غوشي (مالطة) (الكلمة بالانكليزية) : بعد الاستماع بعناية لجميع أطراف النزاع وبعد محاولتنا لتفهم الأمر على خير وجه فاني لا أرى أن الحجج المعروضة تعتبر سببا كافيا لتأخير المضي في المفاوضات ولا بعد العقبات الظاهرة التي تعرقل السلام . واني أشعر بالأسف أن المشكلات الاجرائية في هذا العام قد تمنع النقاش الكامل والواضح والصريح والتي تبدو أنها قد استخدمت اجراءات للتقسيم للمماطلة في هذا الصدد الا أن اقتناعي لم يتغير . ورغم ذلك فان التقارير التي نقرأها عن تطور الأوضاع في قبرص تحيرني أكثر فأكثر وتجعل الأمر محزنا اذا ما نظرنا الى الأمر في إطار القرار الذي اتخذته الجمعية العامة بالاجماع منذ عامين وهو القرار ٣٢١٢ (د - ٢٩) الذي أعطيت لاحكامه قوة الزامية بصدور قرار مجلس الأمن ٣٦٥ (١٩٧٤) .

وسوف أقتبس فقرتين من مقالتين اثنتين من مصدرين مستقلين :

أولا ، في الغارديان الأسبوعية في ٢٦ أيلول / سبتمبر ١٩٧٦ وعنوانها " قبرص التقسيم الفعلي والآمال الطويلة الأجل " كتب جان جيراز ما يلي :

" منذ عامين قامت القوات التركية بعملية انزال في قبرص واصبح خط أتيلا الذي يقسم الجزيرة الى منطقة يونانية وأخرى تركية اكثر تشددا من ذي قبل كما أن الصلة الوحيدة بين القطاعين هي شارع ليدرا الطويل الذي تحفه الأشجار وهناك قصر ليدرا الجميل الذي أصبح مقرا لقوة الام المتحدة لصيانة السلم في قبرص . ان الصمت المميت تزعجه الطيور التي تتنقل وأصوات عربات المراسلين الاجانب والديبلوماسيين الذين يوجد مقرهم في نيوكوسسـيا والذين يروخصلهم باستعمال تلك الشوارع المنسية . ان هذا هو الوقت الوحيد الذي يفقد فيه الشارع صمته المحزن عندما تسير قوافل الأمم المتحدة لتتنقل لاجئين من القبارصة اليونانيين الى الجنوب " .

أما في نيويورك تايمز الصادرة في ٨ تشرين الثاني / نوفمبر سنة ١٩٧٦ وتحت عنوان " القبارصة بينون جد رانا بيضاء عالية لتقوية ابتعادهم " حيث كتبت تقول :

" بالرغم من كل الأغراض العملية فان دولة قبرص المستقلة ذات السيادة قد كفت عن الوجود . فقد اصبح في قبرص الآن امتان : يشرف على احدهما يونانيون عرقيون والثانية أتراك عرقيون .

" ومن المستحيل - حتى - الاتصال هاتفيا بين القطاعين . ان اليونانيين والأتراك كانوا أصدقاء قداماء . واللذين يعيشون في نيقوسيا التقوا مؤخرا لأول مرة في معرض تجارى في ألمانيا الغربية وذلك بعد أعوام .

" وقد مر أكثر من عامين على غزو القوات التركية للجزيرة وتقسيمها . وان الأمتين الموجودتين الآن متعارضتان ومتناقضتان فمن الجانب التركي الذى يتألف من ٢٠ في المائة من السكان الذين يصل عددهم الى ٧٠٠ ألف ويشغلون ٤ في المائة من مساحة البلاد فان الاقتصاد راكد والحكومة قد أفلست ، ولكن الشعب ارتفعت روحه المعنوية بل أصبح مفعما بالأمل . "

ان الأمين العام قد قدم تقريرا الى مجلس الأمن يوضح أن الاختلاف بين الطرفين قد أحرز تقدما قليلا .

ان هذا الوضع يعتبر تحولا قاتما للحياة في الجزيرة وفترة معتمة في تاريخ هذه الجزيرة الحافل بالأحداث .

ان هناك شخصية مستقلة ذات نفوذ ، ولا تحتاج الى تعريف في قاعات الاجتماعات هنا ، وهو يعطي صورة تبعث على التفاؤل بدرجة اكبر . فقد كتب لورد كارادون في رسالة الى المانشستر غارديان في ٢٣ آيار/مايو ١٩٧٦ ما يلي :

" لقد قدم لنا جون فيلدينج الذى يعمل في تليفزيون التيمس خدمة كبرى عند تقديم تقريره عن الحالة المخجلة . ان تقريره الحي هو الرد على من يحاولون أن يجعلوننا ننسى هذه المأساة المتواصلة ونبتعد عنها . واني آمل أن يكون لتقريره اثرا علينا نحن جميعا ، بما في ذلك حكومتنا ، بل وربما حكومة الولايات المتحدة ، في أن نتجه الى محاولة انقاذ تلك الجزيرة الجميلة من البؤس ومن الخزي الذى حل بها .

" ورغم ما حدث في العقود العشرية الاخيرة فانني مقتنع بأن القبارصة اليونانيين والأتراك يمكن أن يعيشوا في سلام لو سمح لهم بذلك . والواقع أن الأخطاء الفاجعة التي حدثت في الماضي ستجعلهم في رأي أكثر استعدادا للحياة والتعاون معا ، فهم يروون أخطاء الماضي ونواحي القصور لدى الطرفين . ان القبارصة اليونانيين لا يريدون أن يفرضوا

الاتحاد مع اليونان بالقوة . وقد أخبرتني مصادر وثيقة أن القبارصة الاتراك غير راضين عن الاحتلال العسكري العقيم لشمال الجزيرة . واني أعتقد أنهم يحنون لوضع حد لهذا المأزق الراهن الفظيع ” .

انني أعتقد أن ذلك هو المنهج السليم لكي نضع حدا لهذا المأزق الدميم . ان طبيعة الحقائق لا يمكن أن نخفيها . وباختصار هناك جزيرة لا نستطيع الدفاع عنها قد تعرضت لضربة قوية من دولة أجنبية عن طريق التدخل العسكري ونتج عن ذلك نتائج خطيرة ولا يمكن أن تسود تلك النتائج مهما كانت مبررات الأعمال التي اتخذت في الماضي .

ولقد آن الآوان لكي تعكف الجمعية العامة على مشكلة قبرص التي نجمت عنها أحداث مؤسفة في تموز/ يوليو ١٩٧٤ . وانه من دواعي سخرية القدر أنه خلال مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا قد وقعت هذه الأحداث . ومع ذلك فان تواجد وفدى هنا ليس لكي يوجه الاتهامات بل على العكس من ذلك . فبالنسبة لهذه المسألة التي تمس السلام الذي يعد أمرا جوهريا بالنسبة لواجبنا فان واجبنا هو أن نجد حلا وطرقا من أجل هذه الحلول ولا سيما في محاولة التوفيق بين مختلف الآراء المتصارعة . وهناك مجالات مختلفة نستطيع التوصل فيها الى اتفاق من أجل مصلحة جميع الأطراف . ويتمين علينا أن نوجه أنظارنا الى المستقبل وليس الى الماضي .

في الظروف الحالية ، ليس هناك طريق أقصر في محاولة ايجاد علاج من أن نتذكر الشروط الأساسية التي ينبغي أن تتوفر من أجل حل هذه المشكلة . وفي اعتراض في العام الماضي كنت قد أوضحت أنه من أجل التوصل الى حل سريع وسلمي لأزمة قبرص فان ثلاثة تدابير اساسية ينبغي أن تتخذ : أولا ، انه من الضروري أن يعود اللاجئون الى أوطانهم وديارهم . ثانيا ، أن تنسحب القوات الاجنبية من جمهورية قبرص . ثالثا ، ضرورة اجراء مفاوضات جادة بين الطائفتين هدفها حماية مصالح كل السكان القبارصة وتكون غير خاضعة لأية ضغوط اجنبية ، ينبغي أن تجرى . وليس هنا شيء جديد . فهذه المتطلبات مازالت قائمة ، وذلك بشكل أساسا للقرار ٣٢١٢ (د - ٢٩) الذي اتخذته الجمعية العامة . وفي هذا القرار أكدت الجمعية العامة على أنه من الضروري بالنسبة للجميع أن ينفذوا أحكام هذا القرار وأن يكفوا عن اتخاذ أية تدابير من جانب واحد . والواقع انني عندما استمعت الى كلمات الاطراف المعنية فان أيا منها لا تنافي كلماته مبادئ القرار ٣٢١٢ (د - ٢٩) ومن ثم فان الارضية الاساسية موجودة بالفعل ونستطيع أن ندعم هذه الارضية . والأمر الاكثر أهمية هو أن ننفذ هذه الأحكام . التي وردت في هذا القرار . وان الخطوة الاولى الكريمة يمكن أن تعطى الدفعة الكافية للتقدم اللازم .

ان وفد بلدى يود أن يشيع الانطباع انه لم يأخذ في الاعتبار الاحداث التي وقعت في ١٩٧٤ والتي لم تعمل للأسف الا على تعقيد المشكلة ، وهي التي جعلت من الضروري تنفيذ التدابير الواردة في القرار ٣٣٩٥ (د - ٣٠) . ومقارنة هذين القرارين مع ذلك فاني أجد أن المبادئ الأساسية التي تحظى باتفاقنا جميعا مشتركة وموجودة في القرارين ، الا أنه يؤكد على بعض المبادئ هنا ويؤكد على غيرها في الآخر . ومن ثم فلا بد أن نجد الوسائل الكفيلة بالتقدم في المحاولات الرامية الى اقرار السلام . وفي هذا الصدد فان دور الأمين العام يتخذ أهمية بالغة .

ان قرار الجمعية العامة بشأن هذه المسألة يكلف الأمين العام بمسؤولية جسيمة تتمثل في تشجيع المفاوضات تحت مساعيه الحميدة . وان الأمين العام في تقريره عن قبرص والشرق الاوسط قال : ان هاتين المشكلتين لهما آثار تتجاوز المناطق المباشرة المعنية وانها تثير مسائل توازن دقيقة في العلاقات بين عدد من الدول الأخرى على المستوى الجغرافي

السياسي . وهذه تعد ذات أهمية كبرى . ومن ثم ، ولهذا السبب ، فان هاتين المشكلتين تشغلان مكانا كبيرا في جدول أعمال منظمتنا وأن الجهود من أجل ايجاد حل سلمي ينبغي أن تستمر بأى ثمن " . (A/31/1/Add.1, P.8)

وفي هذه الكلمات نجد ثلاثة عناصر أساسية تبرر ضرورة اتخاذ تدابير فورية في هذه الدورة . أولا ، ان الأمين العام اكد مرة اخرى على أن قضية قبرص ليست قضية محلية أو وطنية . ان هذه القضية لها آثار دولية يمكن أن تزداد تعقيدا وقد تصعب السيطرة عليها . ثانيا ، ان تعقيبات الأمين العام تبين مشاعر الاحباط للتأخر في المفاوضات . ثالثا ، يقول الأمين العام انه لا بد من ايجاد حل ، وانه من هنا ينبغي أن تسعى الى ايجاد الوسائل من أجل التوصل الى نتائج ايجابية في هذا الصدد .

وكما سبق أن قلت من قبل ، فاننا نعتقد أن أسس الاتفاق قائمة بالفعل . وفي ضوء ذلك فمن المتصور أن عجزنا في التوصل الى النتائج المرجوة يرجع اما الى عنصر الوقت واما الى الاجراءات التي اتخذناها حتى اليوم . ولا يمكن أن ننكر أن القواعد الاساسية لحل هذه المشكلة قد اوضحت في هذه المنظمة ، كما اوضحت في اجتماع مجلس اوربا ، وفي الكمنولث ، وفي الاجتماع الاخير لدول عدم الانحياز . حقا انه لا يمكن أن ننكر أن الموقف الحالي يتنافى مع ميثاق الامم المتحدة ومع البيان النهائي لمؤتمر هلسنكي ، ومن ثم فان القضية ليست قضية جدد ، ولكنها قضية أساسية أو وقت ، أو التوفيق بين الاثنين في آن واحد . وفي هذا السياق فان الأمين العام بذاته ، والذي دخل في عملية المفاوضات بصورة وثيقة ، عليه دور مستمر ينبغي أن يلعبه ، وينبغي أن يعزز بولاية جديدة . وهناك كذلك مكان بالنسبة للدبلوماسية الهادئة الخاصة بالتوفيق ، وبالنسبة للمبادرات التي اتخذتها الدول الصديقة . وان التأخير في التطبيق لا يمكن أن يفتقر ، ولكن الحل العام يتطلب وقتا واسلوبا منهجيا مرنا . واننا نتخذ هذا الموقف ونحن على اقتناع بأن الاطراف المعنية تلتزم بالقرار ٣٢١٢ (د - ٢٩) الذي أيدته . ومع الايمان بأن تأمين حقوق الانسان لا يمكن تتأكد الا وفقا لحل تقبله الطائفتان . ان الطبيعة الالزامية لقرار مجلس الأمن ٣٦٥ (١٩٧٤) لا يمكن اغفالها كذلك .

ولهذا ، فان القرار الذي ينبغي أن نتخذه خلال هذه الدورة ، ينبغي أن يؤكد على ضرورة التوصل الى نتائج ايجابية واحراز مزيد من التقدم . ان معاناة اللاجئين ووجود الاجانب في جمهورية قبرص تشكل عقبات خطيرة في طريق الحل . ان العمل الذي ينبغي أن نقوم به والذي ينبغي أن يتجسد ، وحتى ان كان على مراحل مبادئه قائمة . وينبغي أن نعمل على تشجيع مثل هذا العمل .

وكبلد صغير في البحر المتوسط ، فان بلادى تشعر شعورا قويا بهذه المشكلة ، واننا مستعدون مع ذلك أن نساعد بجميع الطرائق الممكنة من أجل التوصل الى حل سلمي ودائم يمكن أن تقبله جميع الأطراف ويكون قائما على أساس القرارات التي ذكرتها . اننا نريد الرخاء لقبرص ونريد اقامة العلاقات الودية مع جميع الاطراف في النزاع ، ومن أجل اقرار السلام في منطقتنا .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : لقد استمعنا الى المتحدث الاخير بعد ظهر اليوم . ومع ذلك ، فان ممثل قبرص قد طلب أن يمارس حقه في الرد ، وأود أن اذكره بأن الجمعية العامة في جلستها العامة ٤ قررت أن الكلمات التي تلقى ممارسة لحق الرد يجب أن تقتصر على عشر دقائق . وبناء على هذا المفهوم أعطى الكلمة لممثل قبرص .

السيد كريستوفيديس (قبرص) (الكلمة بالانكليزية) : في هذه الساعة المتأخرة لن آخذ الكثير من وقت الجمعية العامة هذا المساء ، للرد بالتفصيل على مجموعة انصاف الحقائق وتحريف الحقائق وتغييرها في الملامح الجوهرية وسوء العروض التي رأى السيد تركمن ان يغطي بها العدوان العنيف الذي قامت به بلاده والذي مازال مستمرا مع نتائجه المعتمدة بالنسبة لبلادى . واحتفظ بالحق في عمل ذلك في بيان لاحق .

وفي هذه المرحلة ، سوف اقتصر على القول بأن السيد تركمن لم يجد مناقشة افضل من التركيز على كتيب كتبه السيد زينون ستافرينيديس ، واقتبس منه فقرات طويلة ، وكأن ذلك يتضمن الحقائق النهائية في قبرص . ولكن الذى فشل السيد تركمن في قوله هو ان السيد ستافرينيديس كان شابا في اوائل العشرينات وكان يحس بخيبة أمل ومشاعر عدوانية ضد رئيس الجمهورية . ونشر كتيبه لهذا الغرض ، وهناك اجراءات قانونية يتخذها النائب العام في قبرص ضده ، وقد سحب من التوزيع في قبرص وفي الخارج .

ومن المضحك ، بل من المبكي ان يبني مثل تركيا كثيرا من حججه في هذه الجمعية العامة على هذا الكتيب الاصفر ، ولكنه في الواقع يفتقر الى الحجج لكي يعرض الاحداث بصورتها المتماسكة والمقنعة التي تجرى حقيقة في قبرص اليوم . والواقع ان هذه التكتيكات لا تليق بخطورة المشكلة التي نبحثها وليست جديدة بكرامة الجمعية العامة .

لقد واجه السيد تركمن صعوبات كبيرة عندما تحدث عن مسألة الاتحاد مع اليونان . وقال ان الطائفة القبرصية اليونانية اعتبرت منذ بداية انشاء الجمهورية ، ان هذا الاستقلال كان مرحلة مؤقتة ، وفي هذا الصدد ، فاني اود ان اقتبس من وثيقة سرية ، صدرت في ايلول / سبتمبر ١٩٦٣ - أى ، ثلاثة أشهر قبل حدوث الاضطرابات فيما بين الطائفتين في قبرص - وتحمل توقيع كل من نائب رئيس جمهورية قبرص ، السيد كويك ، والسيد دنكتاش كرئيس لمجلس الطائفة القبرصية التركية .

" اننا نقبل اتفاقيتي زيورخ ولندن كحالة مؤقتة ، ووقعنا عليهما من أجل ذلك . ولو لم تكن حالة مؤقتة لما قبلناها ، لأننا كنا نريد حلا نهائيا . ولو عملنا غير ذلك لطال النزاع بين الطائفتين ولكننا طلبنا من الامم المتحدة تقسيم الجزيرة . ان الطائفة التركية المنتشرة في الجزيرة سوف تتركز في منطقة ستضطر فيها الى الدفاع عن نفسها ، وسيتوقف

حجم المنطقة على الخطة الاستراتيجية التي سيحدد ها الخبراء . وقبل نشوب النزاع ، فيجب ان يقدم للطائفة التركية الاسلحة ، والاغذية الكافية لدعم واصرها مع الوطن الام ” . وعلى كل حال ، وبرغم ما قيل في هذا الصدد عن الاتحاد مع اليونان في الماضي ، ففيما يتعلق بالجانب اليوناني القبرصي ، فقد وضح من اقتراحاته المؤرخة في نيسان / ابريل ١٩٧٦ بشأن حل قضية قبرص ، ان الاتحاد مع اليونان يجب ان يستبعد ، واشير هنا الى الاقتراح :

” على اساس الافتراض الاساسي ان اراضي جمهورية قبرص ستكون واحدة ولا تنقسم ، وان اتحاد قبرص الكامل او الجزئي مع اية دولة اخرى ، او اى انفصال ، او استقلال او تقسيم لكل طائفة يعتبر مستبعدا ”

هذه هي اسس اقتراحنا لحل مشكلة قبرص .

ورغم اني لا أستطيع ان اتكلم باسم اليونان ، لكني اود فقط ، من أجل تقديم صورة كاملة ، ان اقتبس ما قاله الممثل الدائم لليونان :

” فيما يتعلق بالاتحاد مع اليونان ، فقد رفضت اليونان قبوله ” . (A/SPC/PV.٢٣,p.66) . وهكذا فان الجانب التركي قد يؤكد ان الاتحاد مع اليونان ليس هدف اليونان ولا هدف القبارصة اليونانيين ، وان المحاولة التركية لتضخيم هذا الموضوع الى أبعاد غير معقولة على اساس بيانات صدرت في الماضي ليست الا محاولة مقنعة لتغطية نوايا تركيا في تقسيم الجزيرة حاليا . لقد تكلم السيد تركمن كثيرا عن موقف الاسقف مكاريوس رئيس جمهورية قبرص ، وحاول الممثل التركي تصويره بأنه عقبة كأداء في حل المشكلة القبرصية . فاذا كان ذلك يعني ان الامر الواقع الذي فرضه الاتراك ، والمطالب المتعنته التي يريدون فرضها بقوة السلاح قد واجهت معارضة من قبله ، وقد يكونون على حق في ذلك ، لأنه هو ونحن سنقف ضد الاستسلام لمثل هذه المطالب . ولكن ، اذا ما تجاوزنا ذلك ، فما هو الشيء الذي اقترحه الجانب التركي لحل المشكلة القبرصية ، ورفضه رئيس الجمهورية ؟ لقد انتظرنا اكثر من عامين لاقتراحات تقدم وتعتبر اساسا مقبولا للمفاوضات ، ولكن الجانب التركي ، استعمل اجراءات للمماطلة ، وتجنب بانتظام عرض تلك الاقتراحات .

ان الممثل التركي في بيانه في هذه الجمعية العامة رفض ان يرد على اتهاماتي بشأن طرد

القبارصة اليونانيين وعملية الاستعمار . ولكن السيد تركمن قال ان الطائفة القبرصية التركية يجب ان تكون موجودة هنا لشرح آرائها حول هذه النقطة .

ان اتهاماتي ، التي تقوم على حقائق ، موجهة لتركيا وليست موجهة ضد الطائفة التركية القبرصية . ان صمت ممثل تركيا لا يمكن ان يعني بلده من المسؤولية الخطيرة للمأساة التي يعاني منها شعب قبرص - الاتراك واليونانيين على السواء - ، لأن انقرة هي التي غزت قبرص وان قواتها العسكرية هي التي تقوم باحتلال عسكري لجزء كبير من اراضي الجمهورية . وان انقرة هي التي تجاهلت باحتقار قرارات الامم المتحدة بشأن قبرص والتي تمتهن مبادئ القانون الدولي الواردة في الميثاق . وتتابع انقرة تحقيق اغراضها السياسية ، ووفقا لتعليماتها فان المحادثات بين الطائفتين لم تتقدم نظرا لاجراءات المماثلة التي تقوم بها الطائفة القبرصية التركية ، والشروط غير المقبولة التي تفرضها . ان توجيهات انقرة واحتلال قواتها هي التي سببت طرد القبارصة اليونانيين في ظروف قاسية وغير انسانية ، وان انقرة هي التي استعمرت الجزيرة بارسال عشرات الآلاف من الاتراك وليس من القبارصة الاتراك ، كما يدعي ذلك السيد تركمن ، ليشغلوا ديار وراضي من طردوا ليغيروا المعالم الديموغرافية لجزيرة قبرص ، ولخلق ما يسمى بحقائق جديدة .

ان صمت السيد تركمن المتعمد يخدم السياسة المعروفة لأنقرة لتقديم المشكلة القبرصية كمشكلة نزاع بين القبارصة اليونانيين والقبارصة الاتراك . والواقع ان المشكلة القبرصية ليست خلافا بين الطائفتين . انها مسألة عدوان واحتلال لأراضي قبرص من قبل تركيا . انها مسألة وجود عسكري غير مشروع لأنقرة في دولة مستقلة ذات سيادة خروجا على قرارات الامم المتحدة بشأن قبرص والمبادئ الأساسية للميثاق .

ان السيد تركمن قد هزكتفيه لا مباليا ازا* مأساة ٢٠٠ شخص مشرد ، وقال :

" . . . ان القبارصة اليونانيين هم الذين اختاروا الذهاب الى الجنوب أثناء العطييات

العسكرية في تموز/يوليه ١٩٧٤ " (supra, p.52)

هذا هو الاختيار الواسع الذي اعطى لهم ، ازا* الغزاة الاتراك ، فقد كانوا يهربون للنجاة بحياتهم ولم يكن امامهم الا الفرار او الموت - وهناك عشرة آلاف ضحية من الذين اختاروا البقاء .

ولكن منذ ترحيل هؤلاء السكان بالقوة من ديارهم وممتلكاتهم كما وصفه السيد تركمن كنتيجة

للاختيار الحر لهؤلاء السكان ، ومنذ ذلك الوقت ، طبقا لما قاله ، فانهم اختاروا الذهاب الى الجنوب ، واليوم قد قرروا العودة الى ديارهم وممتلكاتهم ، فهل لجنود بلد السيد تركمن ان تسمح لهم باختيار العودة ؟ اذا كان الامر كذلك ، فانهم يمكنهم العودة غدا ، وسوف تنتهي على هذا النحو مشكلة اللاجئين .

لقد قال السيد تركمن ايضا ان الجيش التركي موجود هناك ليحمي استقلال وسلامة اراضي قبرص وكذلك أمن الطائفة التركية . واني اقترح ان ندعو الامم المتحدة للقيام بهذه المهمة الى ان يمكن التوصل الى حل للمشكلة ، وأدعو ممثل تركيا لأن يخبرنا الان اذا ما كان يقبل هذا الترتيب .

رفعت الجلسة الساعة ١٨ / ٠٠